كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
قسم الشريعة الإسلامية
الفرقة الثانية

مذاكرة

في

فقه المقارن

من الكتاب:

مسائل المختارة في فقه المعاملات من كتاب المجموع للإمام النووي

الإعداد: الطالب بجامعة الأزهر
محمد أيمان بن جيفري الصباحي الماليزي

بسم الله الرحمن الرحيم

ما يجوز بيعه وما لا يجوز

القسم الأول: بيع الطاهر من الأعيان

حكمه

فقد اتفق الفقهاء على أنه يجوز بيع كل طاهر منتفع به مما تتوافر فيه الشروط

شروطها

١– أن يكون موجودا حين العقد عليه.

٢– أن يكون المبيع مالا متقوما.

٣– أن يكون المبيع مقدور التسليم

٤– أن يكون المبيع مملوكا لمن يتولى العقد.

٥– أن يكون المبيع معلوما لكل من العاقدين.

٦– أن يكون المبيع طاهر العين.

القسم الثاني: بيع النجس من الأعيان:

أنواع النجنس من الأعيان

١– أن يكون نجسا بنفسه (الكلب، والخمر، والخنزير)

٢– أن يكون نجسا بملاقاة غيره.

محل الخلاف بين الفقهاء

- بيع ما فيه منفعة من النجاسات، – ويتفرع منها في الجملة: بيع الكلب، والميتة، والخمر، والخنزير .

الأقوال والأدلة

	الحنفية	المالكية والشافعية والحنابلة
	يجوز بيع النجس والمتنجس الذي يمكن الانتفاع به شرعا؛ ويجوز عندهم: – بيع السرقين وهو الزبل، – وبيع البعر، – بيع كل ذي ناب من السباع للحراسة أو الصيد، – بيع الحشرات (العقارب – الحيات) متى كان ينتفع بها.	**لا يجوز** بيع النجس أصلا – بيع زبل ما لا يؤكل لحمه، وكعذرة وعظم الميتة، **(لا يصح)** – بيع روث البهائم مأكولة اللحم للحاجة في تسميد الأرض **(يصح)** – بيع المتنجس الذي لا يمكن تطهيره كمائع وقعت فيه نجاسة (الزيت–السمن–العسل) **(لا يجوز)**، – بيع ما يمكن تطهيره كثوب به نجاسة **(يجوز)**.
الأدلة	قول الله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً)	ما رواه أبو مسعود الأنصاري (أن رسول ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن)
وجه الدلالة	إن الله تعالى خلق كل ما في الأرض لمنفعة الإنسان، فهو مباحة شرعا فجاز بيعه، فدل ذلك على جواز بيع ما فيه منفعة من النجاسات.	هذه الأحاديث نهى رسول الله ﷺ عن بيع هذه الأشياء لنجاستها، فدل ذلك على أن المتنجس لا يجوز بيعه مطلقا، حتى ولو كان منتفعا به
المعقول	أن الأعيان خلقت لمنفعة الإنسان، وتعرف مالية الأعيان بمدى جواز الانتفاع بها شرعا، فكل لك يجوز بيعه ولو كان نجسا.	أنه يجب اجتناب النجس وعدم الاقتراب منه، والبيع وسيلة للاقتراب، فكان محرما، لأن الوسيلة إلى الحرام حرام، فالوسيلة تأخذ حكم الغاية.

القول الراجح

- القول الأول القائل بجواز بيع النجس والمتنجس متى كان يصح الانتفاع به على وجه جائز شرعا،
  - لتوافقه مع المقصود من البيع، وهو نقل الملكية، والانتفاع، وعدم مصادمته لأدلة شرعية.

حكم بيع الكلب

يتحدث المصنف –رحمه الله – هنا عن حكم بيع الكلب باعتباره محلا للانتفاع به في الصيد، والماشية، والزرع، وغيرها.

	الحنفية	المالكية والشافعية والحنابلة في المذهب	المالكية في قول والحنابلة في وجه	جابر، وعطاء، والنخعي
	يجوز بيع الكلب مطلقا، سواء أكان معلما أم لا، للحراسة أو للصيد، متى كان فيه منفعة	أنه لا يجوز بيع الكلب مطلقا، معلما كان أو غير معلم، فيه منفعة أم لا	أنه يجوز بيع الكلب المأذون في إمساكه، وهو كلب الصيد، وكلب الماشية، والزرع	أنه يجوز بيع كلب الصيد فقط دون غيره
الأدلة	ما رواه جابر قال: (نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب، والهر، إلا الكلب المعلم)	ما رواه أبو مسعود الأنصاري (أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب)	ما رواه جابر قال: (نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب، والهر، إلا الكلب المعلم)	
وجه الدلالة و مناقشة	أن الحديث هنا أباح ثمن الكلب المعلم، وكلب الصيد للانتفاع، فإذا جاز بيع ذلك، جاز بيع غيره من الكلاب؛	وهذه الأحاديث صريحة الدلالة في النهي عن ثمن الكلب، والنهي يفيد التحريم ما لم ترد قرينة صارفة ولا قرينة، – **ونوقش**: بأن المراد الكلب الذي يباع للتهارش، أو القمار، أما الكلب المعلم فهو مستثنى بالنص.	**يناقش هذا**: بأن جواز بيعه للصيد والزرع إنما كان لما فيه من المنفعة، فكان بيعه لأجل المنفعة مطلقا.	**يناقش هذا**: بأن الاستثناء دليل على أن العلة في الإباحة الانتفاع به، فإن وجد الانتفاع في أنواع أخرى كان بيعه جائزا
المعقول	أنه مال متقوم منتفع به شرعا في حالة الاختيار، فجاز بيعه كسائر الأموال	أن الكلب حيوان يجب غسل الإناء من ولوغه، فوجب أن يحرم ثمنه وقيمته كالخنزير	أن الكلب جارح يصاد به فجاز بيعه ككل جارح يصح به الصيد من الصقور وغيرها	أن كلب الصيد يباح الانتفاع به، ويصح نقل اليد فيه، والوصية به، فصح بيعه، كالحمار

القول الراجح

- هو قول الحنفية الذي يرى جواز البيع مطلقا متى كانت هناك منفعة من بيعه،
  - لأن الأحاديث التي وردت بالتحريم إنما حرمت لكون الغرض فيها غير مباح شرعا، وإباحته فيما فيه غرض شرعي مباح.

حكم بيع الميتة

اتفق الفقهاء على أنه **لا يجوز بيع الميتة**، ومتى تم بيعها لم ينعقد البيع.

الأدلة

١- ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله يقول عام الفتح وهو بمكة: (إن الله ورسوله حرم بيع الخمر، والميتة والخنزير والأصنام، فقيل : يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة، فإنها يطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: لا، هو حرام، ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك : قاتل الله اليهود إن الله لما حرم شحومها جملوه، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه)

وجه الدلالة: أن الحديث صريح في النهي عن بيع الميتة، ولعن اليهود حين استحلوا ثمن شحومها، فدل على بطلان البيع.

٢- أن ركن البيع منعدم، وهو مبادلة المال بالمال، فكان بيعا باطلا.

٣- أن محل العقد نجس لا ينتفع به، فلم يجز بيعه.

حكم بيع الخمر

محل الاتفاق

اتفق الفقهاء على أن **بيع الخمر حرام**، ويبطل معه العقد إذا انعقد .

الأدلة

- ما رواه يحيى أبو عمر النخعي قال: (سأل قوم ابن عباس عن بيع الخمر، وشرائها، والتجارة فيها، فقال: أمسلمون أنتم؟ قالوا: نعم قال: فإنه لا يصلح بيعها، ولا شراؤها، ولا التجارة فيها)

وجه الدلالة: وهذه الأحاديث وغيرها كثير مما ورد في السنة تدل بطريق النص صراحة على تحريم بيع الخمر ، للنهي عنه، والنهي يقتضي الفساد، فكان العقد على الخمر فاسدا لا يصح.

محل الخلاف

حكم بيع الخمر والانتفاع بها في التداوي

الأقوال والأدلة

	الحنفية ، والمالكية، والشافعية في المذهب، والحنابلة	الشافعية في وجه
	التداوي بالخمر حرام، ولا يجوز بيعها أو شراؤها لاتخاذها دواء	أن التداوي بالخمر جائز للضرورة، فجاز بيعها وشراؤها إن كانت هناك ضرورة
الأدلة	١- ما رواه طارق بن سويد الجعفي أنه سأل النبي ﷺ عن الخمر، فنهاه أو كره - أن يصنعها، فقال: (إنما أصنعها للدواء، فقال: إنه ليس بدواء، ولكنه داء) ٢- ما روي عن ابن مسعود في السكر قال: (إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم)	قياس جواز التداوي بها على جواز: - إساغة اللقمة بالخمر، - وشربها عند الضرورة وخوف الهلاك من العطش والتداوي حال ضرورة، فجاز بيعها وشراؤها للتداوي بها
وجه الدلالة	١- والحديثان يدلان صراحة على تحريم التداوي بالخمر، لأن الله تعالى سلب الخمر منافعها عندما حرمها، ولم يجعل فيما حرم منفعة.	**ويناقش هذا:**

ومناقشة	٢- هذا الحكم من ابن مسعود له لا يكون إلا عن توقيف، ولا يقوله من نفسه، وهو ينفي وجود الشفاء فيما حرم الله تعالى، فلم يجز بيعها ولا شراؤها لهذا الغرض.	بأن النصوص ذكرت صراحة أن الله تعالى لم يجعل الشفاء فيما حرم، والخمر الخالصة لا نفع فيها، ولا ينتظر منها شفاء، لأنها داء ولا يداوى الداء بالداء،
المعقول	١- أن الخمر محرم لعينه، فلم يبح للتداوي، وما حرم عينه حرم الاتجار فيه بيعا وشراء	-

القول الراجح

- هو القول الأول لجمهور الفقهاء الذي يرى حرمة التداوي بالخمر الخالصة، لما ذكروه من أدلة،
- ولأن التداوي مختلف في حكمه، وأرجح الأقوال أنه مباح أو على الأكثر مندوب، ولا يجوز دفع ضرر المباح أو المندوب بالمحرم،
- فإن كانت مستهلكة في دواء، وكان الدواء غالبا على السائل، فقد أباح كثير من الشافعية شرب هذا الدواء لضرورة التداوي، وهو ما نقول به عند حالة الضرورة، وقام بوصف الدواء طبيب مسلم ثقة.

حكم بيع الخنزير

محل الاتفاق

اتفق الفقهاء على أن الخنزير نجس محرم بجميع أجزائه، ولا يجوز تناول شيء منه في الغذاء ولا في الدواء، ومن ثم لا يجوز بيعه ولا شراؤه،

الأدلة

- ما رواه أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (إن الله جل ثناؤه حرم الخمر وثمنها ، وحرم الميتة وثمنها ، وحرم الخنزير وثمنه).

وجه الدلالة: الحديثان صريحا الدلالة في النهي عن بيع الخنزير بجميع أجزائه، كما حرم ثمنه، وما حرم ثمنه حرم بيعه، فكان البيع باطلا ويفسخ.

محل الخلاف

حكم بيع الدواء المستهلك فيه مشتقات الخنزير والتداوي بها

الأقوال والأدلة

	الحنفية	ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة
	إن كانت **غالبة** أو كانت **مساوية للمستهلك** = لم يجز بيعه، ولا الانتفاع منه مطلقا، إن كان **الحلال غالبا:** - يجوز الانتفاع به وبيعه في غير الطعام والدواء، - ويجوز التداوي به في حال الضرورة، لا حال السعة والاختيار.	لا يجوز بيعه، ولا التداوي به حتى ولو كان الحلال غالبا، إلا إذا وجدت حالة ضرورة فإنه يجوز التداوي به.
الأدلة	**القاعدة الفقهية: الحكم للغالب**، ومتى كان شحم الخنزير ولحمه غالبا فإنه يكون محرما، وكذا إن كانا متساويين، لأنه عند المساواة يغلب الحرام، أما إن كان مستهلكا مغلوبا كان مباحا للضرورة.	**القاعدة الفقهية:** إذا اجتمع الحظر والإباحة غلب الحظر على الإباحة

القول الراجح

- اتفق القولان على جواز التداوي في حال الضرورة التي يقدرها الطبيب المسلم الثقة، ومن ثم يجوز بيعه وشراؤه في هذه الحالة،
- اختلفا في جواز البيع والشراء في حال غلبة المستهلك فيه شحم الخنزير ولحمه،
  - **فالقول الأول** أجاز الانتفاع به في غير الأكل، وأجاز بيعه متى كان الحلال غالبا،
  - **القول الثاني** الذي منعه مطلقا، وهو ما أرجحه، لأن الأصل التحريم
  - وإذا أبحنا ذلك في التداوي عند حالة الضرورة بقي الأصل وهو الحرمة.

حكم بيع الدم

محل الاتفاق

اتفق الفقهاء على أن بيع الدم حرام، سواء أكان دم آدمي، أم دم غيره.

الأدلة

١- ما رواه عون بن أبي جحيفة قال: رأيت أبي اشترى حجاما، فأمر بمحاجمه، فكسرت، فسألته عن ذلك، قال: (إن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الدم، وثمن الكلب، وكسب الأمة).

وجه الدلالة :أن النهي عن ثمن الدم تصريح بعدم جواز بيعه، لأن ما حرم ثمنه حرم بيعه، والنهي يقتضي البطلان.

٢- أن الدم ليس مالا متقوما، فلم يكن محلا للبيع.

٣- أن الدم مجمع على تحريمه، ونجاسته، أشبه الميتة، والميتة لا يجوز بيعها بالاتفاق، فكذا الدم.

مسألة المعاصرة: حكم بيع وشراء الدم البشري، أو بلازما الدم لأجل العمليات الجراحية وغيرها

- **محل الاتفاق:** جواز التبرع بالدم، وأن من يفعل ذلك مثاب عند الله تعالى، لإعانته أخيه في مرضه.
- **محل الخلاف:** من يأخذ مقابلا للتبرع ببلازما الدم باعتبارها بيعا.

الأقوال والأدلة

	جمع من الفقهاء المعاصرين	بعض الفقهاء المعاصرين
	لا يجوز بيع بلازما الدم، ولا أخذ المقابل لها، أما المشتري فهو مضطر يجوز له ذلك	يجوز بيع دم الآدمي للعلاج وأخذ العوض عنه
الأدلة	١- قول الله تعالى: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ) ٢- ما رواه عون بن أبي جحيفة قال: رأيت أبي اشترى حجاما، فأمر بمحاجمه فكسرت، فسألته عن ذلك، فقال: إن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الدم، وثمن الكلب، وكسب الأمة، ولعن الواشمة والمستوشمة، وآكل الربا وموكله، ولعن المصور	أن التصرف في دم وبلازما الإنسان لا يتنافى مع كرامته، قياسا على بيع لبن المرضعة، فإجارتها للرضاع لا يتنافى وكرامتها.
وجه الدلالة ومناقشة	١- هذه الأية قد بينت صراحة أن الدم من النجاسات والمحرمات التي لا يجوز استخدامها، ولا يجوز بيعها، ولا شراؤها ، ولم تفرق بين دم الآدمي وغيره، ما لم توجد حالة ضرورة، فإن وجدت كان للمشتري شراؤه	**يناقش هذا:** - بأن القياس هنا مع الفارق، ولا يصح، - ووجه الفرق أن اللبن ليس عضوا من جسد المرضعة، ولا خلية منها، ويخرج بطريق طبيعي، بخلاف الدم، فكان القياس بعيدا ولا يصح.

	٢- الحديث صريح في النهي عن ثمن الدم، وهو لفظ مطلق لم يحدد نوعا معينا من الدم، فاستوى فيه دم الآدمي وغيره	

القول الراجح

- هو القول الأول الذي يرى أن بيع الدم أو بلازما الإنسان حرام شرعا،
- لأن الآدمي محل تكريم، والبيع دليل الامتهان، فلا يكون محلا للتصرفات والعقود، ومن ثم حرم بيعه كله أو جزء من أجزائه، هذا بالنسبة للبائع،
- أما المريض الذي لا يجد بديلا فإنه يجوز له الشراء ، لاضطراره إلى ذلك.

حكم بيع السرجين

معنى السرجين / السرقين

روث البهائم مأكولة اللحم، (وهو نوع من مخلفاتها)

الأقوال والأدلة

	الحنفية، والمالكية في قول، والإمام أحمد في رواية	المالكية في قول، والشافعية، والحنابلة في المذهب
	يجوز بيع السرجين	لا يجوز بيع السرجين
الأدلة	١- أن المسلمين تمولوا السرجين وانتفعوا به في سائر البلدان والأعصار من غير نكير، فجاز بيعه. ٢- أن السرجين يجوز الانتفاع به، فإنهم يلقونه في الأراضي لاستكثار الربع، فجاز بيعه لصحة الانتفاع به شرعا. ٣- أن ما جاز الانتفاع به من غير ضرورة جاز بيعه كسائر الأموال، والسرجين ينتفع به في الزرع، فجاز بيعه	ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: (قال رسول الله ﷺ: لعن الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم، فباعوها وأكلوا أثمانها، وإن الله عز وجل إذا حرم أكل شيء، حرم ثمنه)
وجه الدلالة ومناقشة		أن الحديث هنا يحمل قاعدة مهمة في البيع، وهي أن ما حرم تناوله حرم ثمنه، والسرجين يحرم أكله، فحرم ثمنه وبيعه. **ويناقش هذا:** بأن حل الأكل ليس دليلا على إباحة أي شيء، وإنما يكون الانتفاع في حال الاختيار انتفاعا مباحا دليل على الحاجة، ومن ثم جواز بيعه، والسرجين يجوز الانتفاع به، فجاز بيعه.

القول الراجح

- القول الأول الذي يرى جواز بيع السرجين متى كانت منه منفعة مباحة، وهو ما يوجد بالفعل،
- حيث تسمد به الأراضي الزراعية، وهو نوع انتفاع مشروع، وقد تعامل الناس بذلك منذ زمن الفقهاء دون نكير، فدل على جوازه.

حكم بيع السماد إذا استهلكت فيه عذرة الآدمي:

- وهذه الحالة تمثل صورة من صور اختلاط عذرة الآدمي بالسماد أو غيره

محل الاتفاق:

لا يجوز بيع عذرة الآدمي.

الأدلة

١- أن المتفق عليه بين الفقهاء اشتراط كون المبيع طاهرا منتفعا به شرعا، وعذرة الآدمي نجسة، ولا منفعة فيها، فلم يجز بيعها.

٢- أنه لا يباح الانتفاع بعذرة الآدمي بحال، والأصل أن الناس لا يحرزونها، فلا تكون مالاً يجوز بيعه.

٣- أن اقتناء ما لا منفعة فيه سفه، وعذرة الآدمي مما يتخلص منه، لا مما يقتني، فلم يجز بيعه.

محل الخلاف: بيع السماد إن استهلكت عذرة الآدمي في تراب أو غيره، أو استهلكت في سرجين حيوان وصارت سمادا.

أقوال والأدلة

	الحنفية، وابن الماجشون من المالكية	**المالكية في قول ، والشافعية، والحنابلة**
	يجوز بيع عذرة الآدمي إذا استهلكت في تراب أو سماد	لا يجوز بيع السماد إذا استهلكت فيه عذرة الآدمي
الأدلة	١- أنه يجوز الانتفاع به في التسميد عند استهلاكه مع غيره، فصح بيعه كما صح بيع السرجين. ٢- أن القاعدة عند أبي حنيفة: كل شيء أفسده الحرام، والغالب عليه الحلال، فلا بأس ببيعه والعذرة أصلها طعام مباح، وقد أفسدته المعدة فاستحال نتانة، فلم يمنع ذلك من بيعه عند استهلاكه مع غيره.	السماد تنجس بعذرة الآدمي، فلم يجز بيعه قياسا على عدم جواز بيع الميتة.
وجه الدلالة ومناقشة	**يناقش القاعدة:** - أنهذا القول قد يكون مقبولا إذا لم تكن العذرة غالبة على السماد، - أما إن غلبت عليه عذرة الآدمي، فإنه يكون نجسا، ولا يصح الانتفاع بالنجس في تسميد الأرض، وقد يترتب عليه أضرار، لأن النبات يتشرب منه، فلم يجز الانتفاع به، فلم يجز بيعه.	**يناقش هذا:**أن السماد أو السرجين إذا كان غالبا وكثيرا ولم تظهر فيه العذرة فإنها تكون مستهلكة فيه، ولا يظهر نجاستها كما في تطهير الأرض النجسة بالاستهلاك في التراب، وحينئذ يجوز بيعها اعتبارا بالغالب.

القول الراجح

- هو التوسط بين القولين، ولا يؤخذ بأحدهما على إطلاقه، ولكن ينظر إلى قدر العذرة المستهلكة في السماد:
  - **فإن كانت عذرة الآدمي غالبة أو ظاهرة في السماد** لم يجز بيعه، لأن العذرة نجسة، ولا يجوز التسميد بها، وشرط المبيع أن يكون طاهرا،
  - **أما إن كان الغالب السماد، ولم تظهر العذرة فيه** فإنه ينتفع به، فيجوز بيعه، لأن العذرة هنا قد استهلكت في تراب أو مخلوط طاهر فغلب عليها، ولكن كل ذلك بشرط ألا يترتب على التسميد بها ضرر، فإن ترتب عليها ضرر لم يجز بيعها، لوجود الضرر.

بيع الوقف

قد اختلف الفقهاء في حكم بيع الوقف والتصرف فيه على ثلاثة أقوال.

الأقوال والأدلة

	أبو حنيفة، وزفر	المالكية، وأبو يوسف ومحمد من الحنفية، والشافعية، والحنابلة	المالكية في قول
	يجوز بيع الوقف ولو لم يكن متعطلا	لا يجوز بيع الوقف، إلا أنه إذا خرب أو تعطل جاز بيعه وصرف ثمنه في مثله	لا يجوز بيع الوقف بحال، حتى لو تعطل وخرب
الأدلة	١- أن الوقف نفسه غير لازم وإن كان صحيحا، فجاز بيعه ٢- أن الملك باق فيه، بدليل أنه يجوز الانتفاع به زراعة وسكني وغير ذلك، والملك فيه للواقف، فكان له بيعه والتصرف فيه بما يشاء .	ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: (أصاب عمر أرضا بخيبر، فقال: يا رسول الله، أصبت مالا بخيبر ، لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمرني، قال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها، فتصدق بها عمر أنها لا يباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث، تصدق بها في الفقراء، والقربى، والرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقا غير متمول فيه).	
وجه الدلالة ومناقشة	**ويناقش هذا:** بأن الحديث الذي دل على مشروعية الوقف أظهر أنه يزيل الملك عن الواقف، فلا يمكنه بيعه، إلا إذا كان الوقف خربا وأراد استبداله بغيره.	الحديث قد بين أن الوقف لا يباع أصله، ولا يوهب، ولا يورث، فكان نصا في الحكم، وهو عدم جواز بيعه متى كان باقيا نفعه	فإنه لم يفرق بين بقائه وتعطله. **ويناقش هذا:** بأن وقف بيعه مع تعطله إضاعة للمال، وقد نهى عنه النبي .

القول الراجح

- القول الثاني لجمهور الفقهاء الذي يرى جواز بيع مع صرف ثمنه في مثله،
- لأن الغاية من الوقف تحقيق النفع للموقوف عليهم، وهذا يتحقق بمنع بيع الوقف، فإن تعطل كانت مصلحتهم في بيعه وصرف ثمنه في مثله، الوقف عند تعطله أو خرابه، والحاجة لذلك فكان البيع جائزا هنا.

بيع الغرر

تعريف الغرر

- **اللغة** : يرد بمعنى الخطر، والتعريض للتهلكة، ويطلق على الشيء الذي لا يدرى أيكون أم لا.
- **الاصطلاح:** **١- المازري من المالكية** : ما تردد بين السلامة والعطب. **٢- ابن عرفة** : ما شك في حصول أحد عوضيه أو مقصود منه غالبا.
  ٣- الشافعية : ما احتمل أمرين أغلبهما أخوفهما **٤- بعض الشافعية**: ما انطوى عنه أمره، وخفي عليه عاقبته.

محل اتفاق الفقهاء

- أن الغرر ممنوع شرعا، وهو مفسد للعقود إذا وقع فيها،
- الغرر يتعلق بالبيع من ثلاثة أوجه: (جهة العقد-العوض-الأجل)

الأدلة

١- قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ)

وجه الدلالة: فقد نهى الله سبحانه وتعالى – المؤمنين عن أكل الأموال بينهم بالباطل، والباطل يشمل كل كسب غير مشروع، وبيع الغرر فيه أكل للمال بالباطل فكان ممنوعا.

٢- ما رواه أبو هريرة قال: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر).

وجه الدلالة: نهى النبي ﷺ في هذا الحديث عن بيع الغرر، والنهي يقتضي التحريم ما لم توجد قرينة صارفة، ولا قرينة تصرف النهي عن التحريم، فدل على أن بيع الغرر حرام.

٣- أن بيع الغرر يؤدي إلى وقوع ظلم وعداوة وبغضاء بين المتعاقدين، وكل ما فيه هذه الأشياء يكون محرما.

درجات الغرر

١- غرر يسير (متفق على المسامحة فيه) **٢- غرر متوسط** (الخلاف بين الفقهاء بين قائل بالجواز وقائل بالمنع) **٣- غرر كثير** (متفق على تحريمه)

الغرر المفسد للعقود

هو الغرر الكثير الذي يؤدي إلى عدم معرفة البدلين في العقد أو أحدهما.

أنواع الذي استثنى الفقهاء من حرمة بيوع الغرر

١- **ما يتسامح بمثله في العادة**، إما للمشقة في تمييزه، وإما لحقارته –مثال: (دخول الحمام بالأجر مع اختلاف الناس في مقدار الماء المستعمل – بيع الجبة المحشوة قطنا)

٢- **ما يدخل في المبيع تبعا**، بحيث لو أفرد وحده لم يصح عقد البيع عليه، –مثال: (الحال في أساس الدار – بيع اللبن في الضرع مع الحيوان المبيع).

بيع الحصاة

المراد ببيع الحصاة (اختلاف بين الفقهاء في صوره)

١- هو أن يقول بعتك من هذه الأرض مقدار ما تبلغ الحصاة عند رميها بثمن كذا.

٢- أن يقبض على كف من حصى، ويقول : لي بكل حصاة درهما.

٣- أن يمسك أحد العاقدين بيده حصاة ويقول: أي وقت سقطت الحصاة من يدي فقد وجب البيع.

٤- أن يقول: ارم هذه الحصاة، فعلى أي ثوب وقعت فهو لك بكذا درهم.

٥- أن يقول البائع للمشتري : بعتك هذا بكذا، على أني متى رميت هذه الحصاة فقد وجب البيع، أو أن يكون بالخيار إلى أن يرمي الحصاة.

حكمه

اتفق الفقهاء على أن بيع الحصاة في كل الصور السابقة بيع باطل.

الأدلة

١- ما رواه أبو هريرة قال : (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر).

وجه الدلالة: الحديث صريح في النهي عن بيع الحصاة مطلقا، وإن تعددت صوره على النحو السابق، فكلها تدخل تحت النهي.

٢- أن هذا البيع وقعت فيه جهالة في المبيع، أو وقته، أو مقداره، أو أحد أوصافه، أو تعيينه، وهي جهالة مفضية للمنازعة، فكان هذا البيع حراما.

بيع المنابذة

اختلف الفقهاء في المقصود بالمنابذة

١- أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه.

٢- أن يقول : أنبذ ما معي، وتنبذ ما معك، يشتري كل واحد منهما من الآخر، ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر.

٣- أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه، وينبذ الآخر ثوبه، ويكون بيعهما من غير نظر ولا تراض.

حكمه : قد اتفق الفقهاء على أن هذا البيع حرام وباطل،

الأدلة

١- ما رواه أبو سعيد الخدري: (أن رسول الله ﷺ نهى عن المنابذة).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ نهى عن المنابذة، والنهي يقتضي التحريم فدل على أن هذا البيع حرام شرعا.

٢- أن المنابذة بيع وقعت فيه جهالة، حيث لا يعرف كل واحد من العاقدين المبيع معرفة تامة كاملة نافية للجهالة، فكان محلا للمنازعة المفسدة للعقود.

بيع الملامسة

اختلف الفقهاء في المقصود بالملامسة

١- إن الملامسة أن يتبايع القوم السلع، لا ينظرون إليها، ولا يخبرون عنها.

٢- أن يقول الرجل للآخر أبيعك ثوبي بثوبك، ولا ينظر أحدهما إلى ثوب الآخر ولكن يلمسه لمسا.

٣- أن يلمس كل واحد منهما ثوب الآخر بيده دون أن يقلبه أو ينشره.

حكمه

قد اتفق الفقهاء على أن بيع الملامسة حرام، وإذا وقع كان باطلا.

الأدلة

١- ما رواه أبو سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ نهى عن المنابذة والملامسة) (٢).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الملامسة، والنهي يقتضي التحريم ما لم توجد قرينة صارفة، ولا قرينة، فكان هذا البيع محرما.

٢- أن هذا البيع فيه جهالة مفضية للمنازعة، فكان حراما.

بيع حبل الحبلة

اختلف الفقهاء في تفسير حبل الحبلة

١- قيل: هي أن يبيع ما سوف يحمله الجنين إن كان أنثى.

٢- قيل : هي أن يبيع الجزور بثمن مؤجل إلى أن يلد ولد الناقة.

٣- قيل: أن يباع ولد الناقة الحامل في الحال.

حكمه

قد اتفق الفقهاء على أن بيع حبل الحبلة حرام في كل صوره، وإذا وقع كان باطلا.

الأدلة

١- ما رواه ابن عمر –رضي الله عنهما – قال: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع حبل الحبلة).

وجه الدلالة: الحديث صريح في النهي عن هذا البيع، ووصفه بكونه بيعا من بيوع الجاهلية مع النهي عنه دليل على هدم حكمه وكونه بيعا باطلا.

٢- أنه بيع شيء معدوم، وبيع المعدوم باطل، لعدم القدرة على تسليمه حالا، ولما فيه من الغرر المحرم.

بيع اللبن في الضرع

محل الاتفاق

١- جواز بيع اللبن بعد حلبه، لكونه معلوما، ولأنه عين طاهرة منتفع بها، فجاز وقوع العقد عليها.

٢- جواز بيع الحيوان وفي ضرعه لبن، باستثناء التصرية المحرمة، لأنه وإن كان مجهولا فهو تبع المعلوم، والجهالة في البيع لا تمنع صحة العقد، كالجهل بأساس البناء .

محل الخلاف

حكم بيع اللبن في ضرع الحيوان قبل حلبه.

الأقوال الأدلة

	الحنفية، والشافعية، والحنابلة في المذهب، وروي هذا عن ابن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنهما، وبه قال إسحاق	المالكية، وبعض الحنابلة، وبه قال الحسن البصري، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مسلمة
	لا يجوز بيع اللبن في الضرع، وإنما يجوز بيعه بعد حلبه بكيل أو وزن معلوم	يجوز بيع اللبن في الضرع متى كان موصوفا في الذمة، وكان كيلا معلوما بعد حلبه.
الأدلة	ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: (نهى رسول الله ﷺ أن تباع الثمرة حتى يبدو صلاحها، أو يباع صوف على ظهر، أو سمن في لبن، أو لبن في ضرع)	قياس بيع اللبن في الضرع على إجارة الظئر، - حيث إن المعنى فيهما واحد، فكلاهما بيع لبن في الضرع.
وجه الدلالة ومناقشة	هذا الحديث صريح الدلالة في النهي عن بيع اللبن في الضرع، والنهي يفيد التحريم ما لم توجد قرينة صارفة، فدل على أن بيع اللبن في الضرع غير جائز.	**ويناقش هذا:** أنه قياس مع الفارق، فالظئر أمر أجيز على خلاف القياس رحمة بالطفل الصغير، ولا توجد تلك العلة في بيع اللبن في الضرع، كما أن إجارة الظئر تشمل الخدمة وإلقام الثدي، بخلاف بيع اللبن في الضرع.
معقول	أن اللبن في الضرع شيء لم يوجد بعد، وقد يكون الضرع منتفخا من الورم لا من اللبن، فكان في ذلك غرر مفسد للبيع.	أن اللبن في الضرع معلوم القدر والصفة في العادة، وكل ما هو كذلك يجوز بيعه.

القول الراجح

هو القول الأول القائل بعدم جواز هذا البيع مطلقا إلا بعد الحلب،

- لأن هذا القول يحسم أي احتمال للمنازعة المفسدة للعقد، -ولأن المبيع مجهول الصفة، فلا يجوز العقد عليه، إذ شرطه أن يكون معلوما للعاقدين علما كافيا نافيا للجهالة.

بيع الصوف على الظهر

محل الاتفاق

صحة بيع الصوف بعدما جزه مالك الحيوان.

محل الخلاف

حكم بيع الصوف إذا يقوم المالك ببيعه وهو على ظهر الحيوان، ثم يقوم المشتري بجزه بعد ذلك.

الأقوال والأدلة

	جمهور الحنفية، والشافعية في الصحيح، والإمام أحمد في رواية	أبو يوسف من الحنفية، والمالكية، والشافعية في وجه، والإمام أحمد في رواية
	لا يجوز بيع الصوف على ظهر الحيوان حال حياته.	- يجوز بيع الصوف على ظهر الحيوان حال حياته **بشرط جزه في الحال، أو خلال مدة قريبة،** - لم يجز بيعه على الظهر إن ترك مدة لا تترك عادة، أو يتصور زيادته خلالها.
الأدلة	ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: (نهى رسول الله ﷺ أن تباع الثمرة حتى يبدو صلاحها، أو يباع صوف على ظهر، أو سمن في لبن، أو لبن في ضرع)	١. أن ما جاز بيعه بعد جزه جاز بيعه قبله كما في الرطب.

وجه الدلالة ومناقشة	الحديث صريح الدلالة في عدم جواز بيع الصوف على الظهر، لأنه نهى عنه، والنهي يقتضي التحريم ما لم توجد قرينة صارفة ولا قرينة.	٢. أن الصوف المبيع على الظهر معلوم بالمشاهدة والحس ويمكن تسليمه بجزه، فجاز بيعه كما يجوز بيع المجزوز منه. ٣. أن الصوف يجوز جزه وبيعه قبل ذبح الحيوان باتفاق الفقهاء، فكذا يجوز بيعه على ظهر الحيوان لعدم الفارق.
معقول	أن الجز يختلف من شخص لآخر ، فكانت هناك جهالة في مقدار المبيع، مما يؤدي إلى المنازعة، ولذا كان هذا البيع محرما.	

القول الراجح

- القول الثاني القائل بجواز هذا البيع
  - هو الأولى بالقبول متى كان هذا البيع متعارفا عليه، - وجد من أهل الخبرة من يحسن تقديره ومعرفة كل ما يتعلق به من علم.

بيع المعدوم

مقصود ببيع المعدوم

ما لا وجود له حقيقة.

محل اتفاق العلماء

يشترط في المبيع أن يكون موجودا حين العقد عليه، فلو كان المبيع معدوما لم يصح إيراد العقد عليه، -باستثناء السلم، فهو بيع صحيح رغم أنه معدوم، وذلك لورود الشرع به،

صور مبيع المعدوم

١- كان قابلا للوجود (ثمرة لم تخلق - وزرع لم ينبت) **٢- كان موجودا ولكنه خارج عن قدرة البائع،** (السمك في الماء- والطير في الهواء - والبعير الشارد - والعبد الآبق)

أنواع المعدوم (ذكرها ابن القيم)

١- معدوم موصوف في الذمة، ٢- معدوم هو تبع للموجود ٣- ومعدوم لا يدرى هل يحصل أو لا يحصل،

الأول: معدوم موصوف في الذمة

حكمه: يجوز بيعه استثناء باتفاق الفقهاء، وهو المسمى **بالسلم**.

الثاني: معدوم هو تبع للموجود

وهو نوعان:

١- **نوع متفق على جوازه،** (وهو بيع الثمار بعد بدو صلاح واحدة منها)، -لأنه من الصعب انتظار صلاح الجميع، حيث يبدأ ما طاب أولا في الفساد، ولا يمكن ذلك،

٢- **نوع مختلف فيه** (بيع المقاثي والمباطخ إذا طابت)، -فهذا فيه قولان:

	جمهور الفقهاء	ابن تيمية، وابن القيم
	بيع المعدوم هنا غير جائز، سواء أكان معدوما نهائيا، أم على خطر العدم، فهو لا يصلح أن يكون محلا للعقد.	أجازوا بيع المعدوم متى لم يكن فيه غرر
الأدلة	روي أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر، والمعدوم غرر، بل هو أصل أنواع الغرر في البيوع، فلا يجوز بيعه	لأن السبب في فساد العقد الغرر لا العدم، وأن المعدوم يصح أن يكون محلا لجميع العقود ما دام أنه سيوجد ولا يفضي إلى المنازعة، وتم بيعه بطريق الوصف

رأي المصنف: لا خلاف بين القولين حقيقة في المعنى، وإن كان هناك خلاف ظاهري، لأن القولين يتفقان في أنه متى حدث غرر من بيع المعدوم فإنه يمنع، وهو ما يذهب إليه الجميع.

ثالثا: معدوم لا يدرى هل يحصل أو لا يحصل،

- ولا ثقة لبائعه بحصوله، بل يكون منه المشتري على خطر الأخذ والعدم،
- **حكمه**: منع الشارع بيعه (حرام)، لكونه غررا منهيا عنه، –**ومثال**: بيع ما لا يقدر على تسليمه، (بيع الملاقيح والمضامين).
- **سبب المنع**: أن هذا البيع فيه مخاطرة ومقامرة، فقد يوجد المبيع، وقد لا يوجد، وقد يقدر على تسليمه، وقد يعجز ، فكان قائما على الغرر، والغرر منهي عنه.
- **اتفاق الفقهاء**: أن بيع المعدوم في هذه الصورة باطل، لنهيه عن بيع الغرر، وبيع ما ليس عند الإنسان، ولما فيه من الغرر المفسد للعقود، وقد نهى عن بيع الغرر.

بيع ما لا يملكه (الفضالة)

معنى الفضولي

في اللغة: هو الذي يشتغل بما لا يعنيه، أو هو من يعمل عملا ليس من شأنه، – **مثال**: من يبيع مال غيره / مال زوجته دون إذن / وكالة منها،/ يشترى بمالها بغير وكالة منها.

الأصل في تصرف الفضولي

تصرف الفضولي لا يلزم غيره، ولا يصح بالنسبة له،

محل الخلاف

يبيع الفضولي أو يشتري بشرط إن رضي صاحب المال أمضى البيع، وإن لم يرض فسخ.

الأقوال والأدلة

	الحنفية، والمالكية في المشهور، والشافعي في القديم، والإمام أحمد في رواية	المالكية في قول، والشافعية في الصحيح، والحنابلة في المذهب
	تصرف الفضولي صحيح، – ويتوقف على إجازة المالك، فإن أجازه نفذ، وإلا بطل	تصرف الفضولي غير صحيح مطلقا، – ولا يقبل الإجازة بحال، سواء كان ببيع أو بشراء
الأدلة	١. وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ) ٢. ما رواه عروة البارقي (أن النبي أعطاه دينارا يشتري له به شاه، فاشترى له به شاتين فباع إحداهما بدينار، وجاءه بدينار وشاة فدعا له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه)	١. ما رواه حكيم بن حزام قال : (سألت رسول الله ﷺ فقلت : يأتي الرجل فيسألني من البيع ما ليس عندي، أبتاع له من السوق ثم أبيعه؟، فقال لا تبع ما ليس عندك). ٢. عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربحما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك)
وجه الدلالة	١. هذه الآيات وردت عامة في حل البيع وصحته، ولم يرد فيها كون البائع فضوليا أو غيره، فكان بيعه وشراؤه صحيحا ويتوقف على إجازة المالك. ٢. فإن عروة البارقي تصرف في البيع والشراء للرسول، وكان تصرفه فضوليا، حيث اشترى وباع دون أن يخبره، وأجاز الرسول ﷺ تصرفه.	هذه الأحاديث نهى رسول الله ﷺ صراحة أن يبيع الإنسان أو يشترى إلا فيما يملك، والفضولي يتصرف فيما لا يملك، فكان تصرفه باطلا وغير صحيح، ولا يقبل الإجازة
معقول	أن الفضولي كامل الأهلية، فإعمال عقده خير من إهماله، وقد يكون في العقد مصلحة للمتصرف له، ولا يترتب عليه فيه ضرر لأحد، لأن المالك له ألا يجيز هذا العقد فيبطل	أن الفضولي قد باع ما لا يقدر على تسليمه، فلم يصح بيعه.

القول الراجح

- قول الحنفية، والمالكية في قول القائل بصحة بيع الفضولي متى أجازه البائع،
  - لأنه لا يترتب عليه ضرر لأحد من الناس، وقد يترتب عليه نفع للبائع والمشترى والفضولي القائم بينهما، وللطرف الذي ناب عنه الفضولي أن يرد العقد أو ينفذه.

شروط جواز تصرف الفضولي (لمن يرى بصحته)

الحنفية	المالكية
١- **بقاء الملك، ببقاء المعقود عليه بدون تغيير، وكذا بقاء البائع والمشترى.** ٢- **ألا يبيع الفضولي الشيء على أنه لنفسه.** ٣- **بقاء الثمن إن كان عرضا،** – لأن العرض يتعين بالتعيين، فصار كالمبيع	١- **ألا يكون المالك حاضرا مجلس العقد،** فإن كان حاضرا وسكت لزمه البيع وللبائع الثمن، ولا يعذر بجهل في سكوته إن ادعاه. ٢- **أن يكون تصرف الفضولي في غير عقد الصرف،** فإن كان تصرف في الصرف فإنه يفسخ، ولا تصح إجازته. ٣- **أن يكون تصرف الفضولي في غير الوقف،** وأما في الوقف فباطل لا يتوقف على رضا واقفه وإن كان الملك له.

بيع المبيع قبل قبضه

محل الخلاف

حكم تصرف في المبيع قبل قبضه (ببيعه لآخر أو بهبة أو بوقف)

الأقوال والأدلة

	أبو حنيفة، وأبو يوسف	محمد بن الحسن وزفر من الحنفية، والشافعية	المالكية، والحنابلة
	- **لا يجوز** التصرف فيه إذا كان **منقولا**، - **يجوز** التصرف فيه إذا كان **عقارا**	**لا يجوز** التصرف فيما لم يقبض بالبيع وغيره مطلقا	- **لا يجوز** بيع **الطعام** قبل قبضه، ربويا كان أو لا، - **يجوز** بيع **غير الطعام** والتصرف فيه قبل القبض.
الأدلة	ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: (أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يقبض. قال ابن عباس: ولا أحسب كل شيء إلا مثله)	ما رواه حكيم بن حزام قال: قلت يا رسول الله: إني أشتري بيوعا، فما يحل لي منها وما يحرم على ؟ قال : إذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تقبضه)	١- ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (من ابتاع طعاما، فلا يبعه حتى يستوفيه) ٢- ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه)
وجه الدلالة	نهى النبي ﷺ عن بيع الشيء قبل قبضه، والنهي هنا خاص بالمنقول دون العقار، والنهي يقتضي الفساد، فدل على أن بيع ما لم يقبض لا يجوز.	نهى ﷺ عن بيع شيء حتى يقبضه المشتري، وكلمة شيء نكرة وردت في سياق النفي، فتفيد العموم، فكانت عامة في كل عقار ومنقول.	ففي هذه الأحاديث نهى رسول الله ﷺ صراحة عن بيع الطعام قبل القبض، فيكون النهي خاصا بالطعام دون غيره
معقول	-	أن بيع الشيء أو التصرف فيه قبل قبضه باطل، لعدم القدرة علي التسليم، لأن ملكه عليه غير مستقر ، وقد يهلك الشيء، فيتعذر التسليم، وفيه من الغرر الكثير، فكان التصرف فيه قبل قبضه غير جائز .	العلة من منع بيع الطعام قبل قبضه أنه قد يتخذ ذريعة إلى ربا النسيئة، (شبيه ببيع الطعام بالطعام نسيئة)، فلا يجوز بيعه قبل قبضه

القول الراجح

- القول الأول القائل بجواز التصرف في العقار قبل قبضه دون المنقول،
- العلة من المنع واضح في الأحاديث هو غرر الانفساخ للهلاك قبل القبض، وذلك وارد في المنقول دون العقار،
- أما تخصيص الطعام في بعض الأحاديث لا يدل على نفي ما عداه، والتخصيص هنا لتعلقه بالربا فكان بحاجة إلى زيادة اهتمام وذكر، فكان المنقول كذلك يمنع بيعه قبل القبض.

حكم ضمان تلف المبيع قبل القبض وبعده

محل الاتفاق

أن المبيع مضمون على البائع المالك له قبل العقد، لأنه ما زال على ملكه، والمال يتلف على ضمان مالكه، وأنه يكون مضمونا على المشتري بعد التسليم، لقبضه له قبضا صحيحا.

محل الخلاف: حكم ضمان المبيع بعد العقد عليه وقبل قبضه من المشتري، هل يكون من البائع أم من المشتري؟

تفرقة الحالات بالمبيع

١- **أن يكون المبيع متعلقا به حق توفية،** -أي يتعلق قبضه بتوفية من البائع للمشتري، (المكيلات – الموزونات – المعدودات – المذروعات).

٢- **ألا يتعلق بالمبيع حق توفية،** -وهو يشمل جميع أنواع البيوع عدا ما سبق.

أولا: إذا كان المبيع متعلقا به حق توفية

- مثال: (الحنطة – الشعير – الذرة – الدخن – القطن – سائر – الثمار – البيض – الخشب – الحديد)
- اتفق الفقهاء على أن المبيع المتعلق به حق توفية يكون من ضمان البائع حتى وقت قبضه.
- **الأدلة:**

١. ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يكتاله)..

وجه الدلالة: نهى النبي ﷺ عن بيع الطعام قبل أن يكتاله المشتري، واكتياله قبضه، فدل على أنه قبل قبضه في ملك البائع لا المشتري، والملك يهلك على صاحبه (البائع)، فكان المال من ضمانه.

٢. أن التسليم أهم التزامات البائع، فإذا لم يقم بهذا التسليم تخلى عن أهم التزاماته، وكان ضمان المبيع عليه حتى يقبضه للمشتري.

ثانيا : إذا لم يكن المبيع متعلقا به حق توفية

- مثال: -**العقارات** (بيع دار / أرض زراعية) - **المنقولات التي لا تحتاج إلى كيل، أو وزن، أو عد، أو ذرع** (سيارة – جهاز من الأجهزة المنزلية الحديثة)
- اختلف الفقهاء في ضمان المبيع بعد العقد وقبل القبض على قولين:

	الحنفية، والمالكية في قول، والشافعية، والإمام أحمد في رواية	المالكية في المشهور، والحنابلة في المذهب
	– المبيع قبل قبضه من ضمان البائع، – يدخل في ضمان المشتري إذا قبضه من البائع، أيا ما كان نوع البيع، على البت أو على الخيار	– أن العقد الصحيح يجعل المبيع يدخل في ضمان المشتري، سواء أكان البيع باتا، أم بالخيار، – والمبيع عند البائع بمنزلة الأمانة، لا يضمنه البائع إلا بالتفريط أو التعدي.
الأدلة	ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن رسول الله ﷺ نهى عن سلف وبيع، وعن شرطين في بيع، وعن بيع ما لم يقبض وربح ما لم يضمن)	ما روته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (الخراج بالضمان)
وجه الدلالة	هذا الحديث نهى النبي ﷺ عن بيع ما لم يقبض، فدل ذلك على أن المشتري بالعقد لا يملك المبيع فلا يكون ضمانه عليه قبل القبض له، ويكون من ضمان البائع.	قد بين رسول الله ﷺ في هذا الحديث أن الخراج مرتبط بالضمان، فمن يضمن شيئا كان له خراجه، والمشتري يملك المبيع بما يغله من ربح وما يحدث فيه من زيادة من وقت العقد فكان ضمانه عليه.
معقول/ قياس	أن المبيع قبل قبضه من المشتري لا يعد ملكا له، ولا يمكنه التصرف فيه، فكان ضمانه على البائع حتى يسلمه للمشتري.	قياس البيع في هذه الحالة على عقد النكاح، فكما يضمن الزوج المهر بالعقد الصحيح ولو قبل الدخول، فكذلك يضمن المشتري المبيع بالعقد الصحيح ولو لم يقبضه من البائع.

- **القول الراجح:** القول الثاني القائل بأن المبيع بعد العقد في غير ما فيه حق توفية من ضمان المشتري،
  - لقوة أدلتهم وصراحتها،
  - والمشتري ملك المبيع بالفعل بالعقد الصحيح، فالبيع عقد لازم، ولم يثبت امتناع البائع من تسليم المبيع له، فكان المبيع من ضمانه، وكان قبل القبض بمنزلة الأمانة في ذمة البائع والأمانات لا تضمن إلا بالتفريط أو التعدي.

بيع الجزاف وحكمه

تعريف الجزاف

- **اللغة** : مأخوذ من الجزف، وهو الأخذ بكثرة، وجزف في الكيل أخذ أكثر منه.
- **الاصطلاح** : بيع ما يكال، أو يوزن، أو يُعد جملة، بلا كيل، ولا وزن، ولا عد.

الاشتراط في المبيع

- قد اتفق الفقهاء على أنه يشترط في المبيع أن يكون معلوما علما كافيا نافيا للجهالة عند كل من البائع والمشترى قدرا، وجنسا، وصفة.
- لا يشترط العلم بالمبيع من كل الوجوه، والمشترط هو العلم بعين المبيع وقدره وصفته،
- وفي بيع الجزاف يتم العلم بعين المبيع دون العلم بقدره، – **مثال**: (بيع صبرة من طعام دون معرفة الكيل أو الوزن – بيع ثوب معين دون معرفة مقدار طوله)

حكم بيع الجزاف

- الأصل في بيع الجزاف المنع، لعدم العلم بالمبيع وقدره ضبطا، – لكنه أجيز للحاجة، دفعا للمشقة عن الناس، وتيسيرا لهم في كل ما يصعب عدده، أو كيله، أو وزنه.
- اتفق الفقهاء على جواز بيع الجزاف في الجملة

الأدلة

١– ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال : (كنا نشترى الطعام من الركبان جزافا فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله من مكانه)

وجه الدلالة: قد أقر الرسول ﷺ الصحابة على بيع الجزاف، والدليل على ذلك اشتراطه ألا يبيعوه حتى ينقلوه من مكانه، فلو كان حراما لنهاهم عنه، ولم يشترط عليهم هذا الشرط.

٢– ما رواه عبد الله بن عمر أنه كان يشتري الطعام جزافا على عهد رسول الله ﷺ فيحمله إلى أهله.

وجه الدلالة: هذا الفعل من عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بالإضافة إلى الحديث الأول يدل على جواز بيع الجزاف، بدليل تعاملهم فيه، وعدم إنكار النبي عليهم في ذلك.

شروط بيع الجزاف

١– أن يرى المشتري المبيع جزافا حال العقد عليه، أو أن يراه قبل العقد متى استمر على حاله دون تغيير – فلا يصح بيع غير المرئي جزافا، ولا بيع الأعمى جزافا.

- ⇦ وتكفى رؤية بعض المبيع المتصل به، – مثال: مغيب الأصل مثل الخضروات التي لها أصل في الأرض (كالبطاطس – الجزر)
- ⇦ لا تشترط الرؤية إذا ترتب عليها فساد المبيع، – مثال: أواني الخل يفسدها الفتح.

٢– أن يجهل العاقدان معا قدر الكيل، أو الوزن، أو العدد، – فإن كانا معا يعلمان قدره فلا يصح البيع.

- **الخلاف**: **إن كان أحدهما يعلم قدره، ولا يعلمه الآخر.**

	الحنفية، والشافعية في الأصح	المالكية، والشافعية في وجه، والحنابلة في المذهب	الإمام أحمد في رواية
	يجوز بيع الجزاف مع علم أحد المتعاقدين بمقدار المبيع	– يشترط لصحة بيعه أن يجهل العاقدان قدر المبيع جميعا، أو يجهلان بعضه، – ولا يجوز عند علم أحدهما بقدر المبيع وجهل الآخر به	– بيعه في المعلوم المقدار لأحد العاقدين صحيح مع الكراهة، – **سبب الكراهة:** مراعاة اختلاف الفقهاء في جوازه ومنعه
الأدلة	أدلة الجواز لم تفرق بين المعلوم لأحد العاقدين والمجهول له	ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال : (كنا نشترى الطعام من الركبان جزافا فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله من مكانه)	–
وجه الدلالة	–	دل الحديث على أن الجزاف هنا واقع بجهل مقدار المبيع من الطرفين، لأنه يشتري من الركبان ولا يعلم قدر المبيع	–
معقول	–	أنه لا يكون جزافا إلا إذا كان مجهول القدر والعلم به، فلو كان معلوما لأحدهما لكان البيع أو الشراء بحسب العلم وليس جزافا.	–

- **القول الراجح:** القول الأول القائل بجواز بيع الجزاف ولو كان أحد العاقدين يعلم مقداره، – لأن أدلة المشروعية لم تفرق بينهما،

٣– أن يقوم العاقدان بالحرز والتقدير للجزاف تخمينا عند إرادة العقد عليه،

- وإن كان غير معلوم القدر تفصيلا فلابد من تقديره حرزا وتخمينا حتى يمكن إيراد العقد عليه.

٤– أن يكون المبيع من المقصود منه الكثرة لا الآحاد،

- يصح بيع الجزاف في المكيلات والموزونات، – **مثال:** (الحبوب، والثمار، والحديد، والمزروعات، كالأرض والثياب)
- ولا يجوز الجزاف في المعدودات ما لم يكن في عده مشقة عظيمة،
- يجوز بيع المعدود جزافا إذا قل ثمن أفراده – **مثال:** (البيض والثمار) .
- إن قصد كل فرد من أفراد المعدود بثمن معين فلا يجوز بيعه جزافا بل لابد من عده ومعرفة قدره حتى يصح بيعه – **مثال:** (العبيد، والدواب)

٥– أن تستوي الأرض التي يوضع عليها المبيع جزافا علما أو ظنا، –**مثال:** (حبوب أو ثمار وضعت على الأرض)،

- فإن لم تكن الأرض مستوية فسد العقد بسبب الغرر أو الجهالة المفضية إلى المنازعة.

٦– ألا يكون المراد بيعه جزافا كثيرا جدا لدرجة يتعذر معها تقديره

- فإن كان كثيرا بهذه الصورة يمنع بيعه جزافا ، سواء أكان مكيلا، أم موزونا، أم معدودا، لتعسر حرزه وتخمينه، بل يباع بمقداره في هذه الحالة،
- وكذا العكس بأن قل المبيع لدرجة يمكن معها معرفة مقداره ففي هذه الحالة لا يجوز بيعه جزافا ، لسهولة معرفة مقداره، لعدم المشقة في عده، أو كيله، أو وزنه، أو ذرعه.

ضم جزاف إلى جزاف

- يجوز البيع إذا قام العاقدان بضم جزاف إلى جزاف في البيع بثمن واحد أو بثمنين.
- لأن كل واحد منهما جائز على انفراده، فكذا يجوز بضمهما، ولأن ضم الجزاف إلى الجزاف لم يخرجه عن حاله،
- **مثال:** لو باع صبرة تمر مضمومة إلى صبرة حب جزافا، أو باع ثمرة حائطين يمتلكهما لمشتر واحد جزافا ، سواء اتحد الثمن في الاثنين، أو كان لكل واحد ثمن معين.

بيع الربوي بجنسه جزافا

حكمه

اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز أن يباع المال الربوي بجنسه جزافا،

الأدلة

- قوله ﷺ : "الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد"

وجه الدلالة: قد دل هذا الحديث على أن شرط بيع الربوي بجنسه تحقق المماثلة بينهما مع التقابض في مجلس العقد، ولا يمكن تحقق المماثلة المشروطة هنا في بيع الجزاف لأنه قائم على الحرز والتخمين فيبقى احتمال الربا قائما،

- **القاعدة الفقهية:** "الجهل بالتماثل كالعلم بالتفاضل" أي في التحريم.

بيع العربون

تعريف العربون

- **اللغة:** وهو يطلق على ما عقد به البيع من الثمن، أو ما يعجل من الثمن على أن يحسب منه إذا مضى البيع وإلا استحق للبائع.
- **سبب تسمية:** أن فيه إعرابا لعقد البيع، أي اصطلاحا وإزالة فساد، لئلا يملكه غيره باشترائه.
- **الاصطلاح:**

الحنفية	أن يشتري الرجل السلعة، فيدفع إلى البائع دراهم، على أنه إن أخذ السلعة كانت تلك الدراهم من الثمن، وإن لم يأخذ فيسترد الدراهم.
المالكية	أن يشتري، أو يكتري السلعة ويعطيه، أي يعطي المشتري البائع شيئا من الثمن، على أن المشتري إن كره البيع لم يعد إليه ما أعطاه، وإن أحبه حاسبه به من الثمن، أو تركه مجانا
الشافعية	أن يشتري سلعة ويعطيه دراهم مثلا لتكون من الثمن إن رضي السلعة، وإلا فهبة
الحنابلة	يشتري السلعة فيدفع إلى البائع درهما أو غيره على أنه إن أخذ السلعة احتسب به من الثمن، وإن لم يأخذها فذلك للبائع.
المختار	العقد الذي يتفق فيه العاقدان على دفع مقدم يكون جزءا من بدله عند تمامه ومفقودا عند العدول عنه

الفائدة من بيع العربون

١- أنه يولد الاطمئنان والثقة المتبادلة بينهما.

٢- أن العربون يحقق فائدة لكل من العاقدين تتمثل في الطمأنينة والتعويض وحرية الاختيار بين إبرام العقد وتركه.

حكم البيع بالعربون

	الحنفية، والمالكية، والشافعية، والإمام أحمد في رواية	الإمام أحمد في رواية،	الحنابلة في وجه
	أنه باطل، ومتى اشترط لا يصح	أن البيع بالعربون صحيح شرعا	أنه صحيح إذا قيده المتعاقدان بزمن معين
الأدلة	١- قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إلا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ) ٢- ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع العربان)	١- ما رواه زيد بن أسلم :(أن النبي ﷺ أحل العربان في البيع) ٢- ما رواه عبد الرحمن بن فروخ أن نافع بن عبد الحارث اشترى دارا للسجن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف درهم، فإن رضي عمر فالبيع له، وإن عمر لم يرض فأربعمائة لصفوان	
وجه الدلالة	١- فقد نهى الله سبحانه عن أكل أموال الناس بالباطل واستثنى التجارة عن تراض، والبيع بالعربون ليس تجارة عن تراض فكان من أكل المال بالباطل، فكان محرما. ٢- هذا الحديث نهى النبي عن بيع العربان.	١- فهذا الحديث صريح في أن النبي ﷺ أحل بيع العربان، فكان دليلا على المشروعية لهذا البيع. ٢- وهذا الأثر واضح الدلالة على أن بيع العربون صحيح، فقد عمل به عمر ، وكان ذلك في جمع من الصحابة.	

معقول	أن العربون بمنزلة الخيار المجهول، فإنه اشترط أن له رد البيع من غير ذكر مدة، فلم يصح	–	استدلوا على تقييده بمدة معينة بأن البائع لا يدري إلى متى ينتظر، فالإطلاق لا يناسب العقد، لما يلزم عليه من طول الأمد بلا نهاية، فيترتب عليه من النزاع ما فيه كفاية، بخلاف تقييده بمدة معينة فإنه ينفي عنه النزاع

القول الراجح

- هو القول الثالث القائل بأن البيع بالعربون صحيح شرعا بشرط تقييده بزمن معين
- لعدم ورود ما يدل على تحريمه صراحة مع وجود أدلة تؤيد العمل به،
- أن تقييده بوقت معين يجعل الممنوحله الوقت مقيدا به ليبت في العقد ولا يتركه مطلقا بما يؤدي إلى المنازعة.
- هذا العقد فيه فائدة لكل طرف، وما يدفعه من عربون إن ترك كان تعويضا عن ضرر الانتظار وإفلات فرصة التعاقد مع الغير، فكانت مناسبة لذلك.

بيع العنب لمن يعرف أنه يعصره خمرا

محل الاتفاق

يمتنع بيع العنب ممن يتخذه خمرا، وإن اختلفوا في قوة المنع بين الكراهية والتحريم.

الأدلة

١- ما رواه أنس بن مالك قال: (لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة عاصرها، ومعتصرها، وشاربها ، وحاملها، والمحمولة إليه، وساقيها، وبائعها ، وأكل ثمنها، والمشتري لها، والمشتراة له)

وجه الدلالة: لعن رسول الله ﷺ من يبيع الخمر، ومن يشتريها، وكل من له مساعدة فيها، وبيع العصير والعنب ممن يتخذه خمرا نوع مساعدة له في ذلك، وكان خروجه منها مطلوبا.

٢- أن مال هذا الفعل إلى محرم، حيث إنه يعرف أنه سيتخذه خمرا، فكان البيع محرما عند من يقول بذلك، أو ممنوعا على وجه الكراهة عند غيرهم.

٣- أن ما حرمت منافعه حرّم بيعه، ومنافع العنب أو العصير هنا أن يكون خمرا، والمنفعة محرمة، فكان البيع ممنوعا.

محل الخلاف :حكم البيع إذا وقع

الأقوال والأدلة

	الحنفية، والمالكية في قول، والشافعية	المالكية في المشهور، والحنابلة
	أن البيع يقع صحيحا ولا يفسخ	أن البيع باطل ويفسخ
الأدلة	قوله تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ)	قول الله تعالى: (وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)
وجه الدلالة ومناقشة	أن الله تعالى أحل البيع متى استوفي شروطه، ولم يقيده بنية المشتري، وبيع العنب أو العصير هنا قد تم مستوفيا شروطه فكان بيعا مباحا ولا يفسخ.	أن الله تعالى نهى عن التعاون في الإثم، وبيع العنب ممن يعصره خمرا نوع من التعاون على الإثم فكان محرما، والنهي يقتضي التحريم والبطلان، فكان البيع باطلا ويفسخ. **يناقش هذا:** بأنه لم يعاونه بالبيع، بل باع له ثمرا طبيعيا، ولكنه هو الذي انحرف باتخاذه خمرا.
معقول	أن المعصية لا تقام بعين المبيع، بل بعد تغييره إلى ما حرم الله، فكان البيع في ذاته صحيحا	أنه يعقد على العنب لمن يعلم أنه يريده للمعصية، فأشبه إجارة أمته لمن يعلم أنه يستأجرها ليزني بها

القول الراجح

- هو القول الأول القائل بصحة البيع حتى ولو كان مكروها،
  - لأن الكراهة هنا كانت لأمر خارج عن البيع، وهي نية المشتري اتخاذه خمرا، وقد تتغير هذه النية فيجعله عصيرا لا خمرا، فلا يكون هناك داع لإبطال البيع،
  - وإن كان الأولى للمسلم أن يتحرى الحلال، ويسارع في طلبه، ويعمل على الخروج من الخلاف بألا يبيع العنب ممن يتخذه خمرا سداً للذريعة.

الاحتكار

تعريف الاحتكار

- **اللغة**: الاحتكار/الحكر هو جمع الطعام وادخاره للتربص. أصله من الفعل حكر ، بمعنى ظلم وتنقص.
- **اصطلاح الفقهاء** :

الحنفية	حبس أقوات الناس والبهائم عن البيع يتربص به الغلاء شهرا فما زاد	**الشافعية**	أن يبتاع في وقت الغلاء ويمسكه ليزداد في ثمنه
المالكية	الادخار للمبيع لطلب الربح وتقلب الأسواق	**الحنابلة**	شراء الطعام محتكرا له للتجارة مع حاجة الناس إليه فيضيق عليهم
فقهاء المعاصرين	حبس الأموال لأجل إغلائها على الناس (شامل لكل حبس)		

التعريف الراجح: تعريف الماكية – أنسبها للعصر الحاضر ولا يحصره في نطاق محدد

حكم الاحتكار

- **محل الاتفاق**: الاحتكار ممنوع ومنهي عنه لما فيه من الأضرار بالناس.
- **محل الخلاف**: قوة هذا المنع وأقوالها فيما يلي:

جمهور الفقهاء	بعض الحنفية (الكاساني)	بعض الحنفية	الشافعية في وجه، والحنابلة في قول
الاحتكار حرام	صرح بهذا التحريم	الكراهة التحريمية	الاحتكار مكروه لا حرام

- **المختار**: مذهب جمهور الفقهاء بتحريم الاحتكار

الأدلة

١- ما رواه عمر أن رسول الله ﷺ قال: (الجالب مرزوق والمحتكر ملعون).

وجه الدلالة: فقد لعن رسول الله ﷺ في هذا الحديث المحتكر، فدل ذلك على حرمة الاحتكار، لأن اللعن لا يلحق إلا بمباشرة المحرم.

٢- أن رسول الله ﷺ قال : (من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرى الله منه).

وجه الدلالة: هذا الحديث توعد رسول الله ﷺ المحتكر ببراءة الله سبحانه منه، وبراءته من الله، فدل ذلك على حرمة الاحتكار، لأن مثل هذا الوعيد لا يلحق إلا بارتكاب الحرام.

٣- أن الاحتكار من باب الظلم، لأن بيع السلعة في البلد تعلق بها حق العامة، فإذا امتنع المشتري من بيعها عند شدة حاجتهم إليها فقد منعهم حقهم، فهو ظلم وهو حرام.

٤- أن في تحريم الاحتكار دفعا للضرر عن عامة الناس، ودفع الضرر واجب.

الحكمة من منع الاحتكار

١- رفع الضرر عن الناس، فحبس السلع حتى ترتفع أسعارها يؤدي إلى لحوق الأذى والمشقة لعامة الناس، وخاصة الفقراء، وهذا لا شك ضرر كبير ، بالقاعدة الفقهية: "الضرر يزال".

٢- أن الاحتكار يتنافى مع محاسن الأخلاق، ويربي في المحتكر الجشع، وحب الذات، والأثرة، والأنانية، وعدم مراعاة شعور الجماعة وآلامها، ويؤدي إلى تفكك المجتمع وشيوع روح العدوانية.

محل الاحتكار

- اختلف الفقهاء في محل الاحتكار الممنوع إلى:

	أبو حنيفة، ومحمد	أبو يوسف من الحنفية، والمالكية	الشافعية، والحنابلة
	الأقوات، سواء كان قوت الآدمي أم قوت البهائم	عام في كل ما يضر بالناس من طعام وعلف بهائم، وقطن، وكتان، وغيره	خاص بالأقوات فقط دون غيرها،
الأدلة	ما رواه عمر بن الخطاب له أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: (من احتكر على المسلمين طعاما ضربه الله بالجذام والإفلاس)	ما رواه عمر أن رسول الله ﷺ قال: (الجالب مرزوق والمحتكر ملعون)	ما رواه أبو أمامة له قال : (نهى رسول الله ﷺ أن يحتكر الطعام)
وجه الدلالة	فقد خص الاحتكار بالطعام، فدل على أنه هو الممنوع احتكاره، والطعام يشمل قوت الآدمي والبهائم، فلا يجري الاحتكار فيما سواه.	فقد حرمت هذه الأحاديث الاحتكار عامة، ولم تنص على نوع معين منه، فدل على أن الاحتكار محرم من غير فرق بين قوت الآدمي والدواب وغيره،	فقد خص الاحتكار بالطعام، فدل على أنه هو الممنوع احتكاره، والطعام يشمل قوت الآدمي فقط، فلا يقع الاحتكار فيما سواه.
معقول	أن الطعام هو محل الضرر الأعم والأغلب، والمعهود المتعارف بين الناس، فاختص المنع به	أن العلة في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن العامة، وهذا لا يختص بالقوت والعلف أو نحوهما	-

- **القول الراجح**: القول الثاني القائل بحرمة الاحتكار في كل ما يحتاج إليه الناس،
- **سبب الترجيح**: - القول الأقوى دليلا، والذي تسانده الأحاديث التي وردت في حظر الاحتكار عامة. - أنه الأرفق بحياة الناس ودفع الضرر عنهم.

مدة الاحتكار

- **محل الاتفاق**: الاحتكار محرم في حالة الضرورة لأي وقت ولو كان يوما، (في أوقات الحروب والمجاعات)
- وقد ذكر الرسول ﷺ مدة الاحتكار في بعض الأحاديث، فقد وردت في قوله : (من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه). -الحديث غير ثابت اتفقا
- **محل الخلاف**: تحديد هذه المدة:

١- ذكر البعض: شهر **٢-** قيل : ٤٠ يوما كما ذكر الحديث السابق، **٣-** قيل: سنة، **٤-** قيل: غير ذلك.

٥- أغلب الفقهاء: لم ينصوا على مدة معينة يحرم الاحتكار خلالها في وقت السعة والرخاء، وتركوا ذلك للحاكم حسبما يرى من مصلحة الناس. (أفضل الأقوال)

شروط تحقق الاحتكار

١- **أن يكون الشيء المحتكر مشترى من سوق البلد**،.

٢- **أن يكون الشراء للسلعة المحتكرة قد تم في وقت الغلاء حسبما ذكر الفقهاء، لا وقت الرخاء والسعة**

٣- **أن يكون الشراء بقصد التربص للغلاء** (أهم الشروط)

- أما من يشتري لبيته حاجات كثيرة دون قصد المتاجرة فلا يعد احتكارا.

٤- **أن يكون الشيء المحتكر قليلا في الأسواق، والناس في حاجة إليه،**

- مثل: الأطعمة والأشربة والأدوية،

فإن حبس ما لا يضر بالناس لا يعد احتكارا.

- مثل: وسائل الترفيه أو التسلية أو الأمور الكمالية

٥- **أن يكون الاحتكار لمدة معينة** (لمن يحدد الاحتكار بمدة معينة)

عقوبة المحتكر

- **العقوبة الآخرة**: المحتكر ملعون ومطرود من رحمة الله عز وجل، ووعيد بالعذاب الشديد.
- **العقوبة الدنوية**: البيع الجبري

١. اتفق الفقهاء (ما عدا أبو حنيفة في قول) على أن المحتكر يجبر على بيع ماله الذي يحتكره، أو يبيعه عنه الحاكم دفعا للضرر عن العامة.

٢. إذا تقرر البيع فإن المال المحتكر يباع بثمنه الذي اشتراه به المحتكر أو بقيمته في غير وقت الاحتكار، فجبر المحتكر على بيع ماله لا يعني التعدي على حقه في الثمن، ولأن من وجبت عليه المعاوضة أجبر على أن يعاوض بثمن المثل لا بما يريد من الثمن.

٣. يجيز الفقهاء للحاكم في وقت الضرورة والحاجة أن يجبر من يدخر قوتا أو شيئا يحتاج إليه المسلمون كالسلاح في وقت الحرب على بيعه للمضطر إليه، إن لم يكن المدخر في حاجة إليه، لأن القوت هنا تتعلق به حياة نفس معصومة، فلزم بذله إليها بالثمن، كما في حالة بيع مال المحتكر، والثمن هنا هو ثمن المثل كما هو الحال في كل معاوضة جبرية.

التسعير

تعريف التسعير

- **اللغة**: مأخوذ من الفعل سعر أي تقدير ثمن السلعة.
- **التسعير الجبري**: أن تحدد الدولة بما لها من السلطة العامة ثمنا رسميا للسلع لا يجوز للبائع أن يتعداه
- **الاصطلاح**: أمر السلطان أو نائبه، أو كل من ولي من أمور المسلمين شيئا أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر معين، فيمنعوا من الزيادة عليه أو النقصان منه لمصلحة عامة.

حكم التسعير

- **محل الاتفاق**: – لا يجوز للإمام أن يجبر التجار على البيع بمثل الثمن الذي اشتروا به أو بأقل منه، ما لم يكونوا محتكرين لتلك السلع.

  – لا يجوز له أن يقضي على التجار بالبيع بثمن معين لسلعهم حتى ولو لم يحقق لهم ربحا معينا، أو كان يحقق ربحا ضئيلا، أو تقع من ورائه لهم خسارة في أموالهم.
- **محل الخلاف**: حكم التسعير في غير ما سبق.

الأقوال والأدلة

	جمهور الفقهاء – الحنفية، والشافعية، والحنابلة	المالكية
	أنه حرام، – ولا يجوز للإمام أن يجبر التجار على بيع سلعهم بسعر معين لا ينقصون عنه ولا يزيدون عليه	أنه يفرق في التسعير بين أمرين، **الأول: أن ينفرد شخص، أو جماعة بالبيع بأرخص من سعر السوق بقصد الإضرار بغيرهم، لا الرخص على الناس،** يؤمرون برفع أسعار السلع ليتساووا مع عامة التجار في السوق. **الثاني: أن يحدد صاحب السوق أسعارا معينة للسلع المبيعة في سوقه،** يجوز التسعير والبيع بالسعر المحدد لكل من دخل هذا السوق، وإلا باع بما يراه من ثمن في غيره.
الأدلة	١– قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ) ٢– ما رواه أنس قال : (غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ) فقالوا: يا رسول الله لو سعرت؟، فقال: إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر، وإني لأرجو أن ألقى الله عز وجل – لا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال).	ما رواه أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :(من أعتق شركا له في عبد، وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد، قوم عليه قيمة عدل، لا وكس، ولا شطط، فأعطي شركاؤه حصصهم، وعتق عليه العبد)
وجه الدلالة ومناقشة	١– كان في التسعير أكل الأموال الناس بالباطل، وهو حرام، حيث يجبر فيه البائع على بيع ماله بثمن معين لا يُرضيه فقد نهى الله عن ذلك في الآية. ٢– يستدل بهذا الحديث على تحريم التسعير من وجوه: أنه علل الامتناع بكون التسعير ظلما، والظلم حرام.	أقر النبي ﷺ في هذا الحديث التعامل بالتسعير، حيث أخبر بتقويم العبد المشترك فيه إذا باع أحد الشريكين نصيبه، والتقويم تسعير، فكان التسعير جائزا.
معقول/ القاعدة	١– أن التسعير قد يكون سببا في الغلاء بدلا من الرخص. ٢– القاعدة الفقهية: "الناس مسلطون على أموالهم"،	أن الإمام يحق له أن يلزم المحتكر ببيع سلعته بسعر معين حسبما يرى، فكذلك يمكنه أن يضع سعرا محددا لكل سلعة يلتزم بها البائعون والمشترون، فلا يزيدون عليه ولا ينقصون منه.

	فهم أحرار في التصرف فيها، والإمام منوط به مصلحة المسلمين جميعا والأفضل تركهم ليدبروا المصلحة بأنفسهم، ويترك تقدير السعر.	

القول الراجح:

- قول جمهور الفقهاء القائل بحرمة التسعير في حال الرخاء والسعة، (هذا الاختيار والترجيح في الأصل الطبيعي أو في الحال الطبيعية)
  - **سبب الترجيح**: – قوة أدلتهم من ناحية، – توافقه مع مصلحة البائعين والمشترين من ناحية أخرى،
  - **أما في حال الضرورة وحال غلاء الأسعار وظهور الجشع**: يكون التسعير هنا صحيحا ومشروعا، لأنه تدخل من السلطان فيما فيه مصلحة للناس وعدل بينهم.

الشروط في عقد البيع

المسألة

يشترط أحد العاقدين في العقد شرطا ما، أو يقوم كلاهما بالاشتراط، فما حكم هذا الشرط في هذه الحالة؟

أقسام الشروط

١- **الشرط الصحيح**: أن يشترط أحد العاقدين شرطا لا يخالف مقتضى العقد، ولا يطلب أمرا محظورا شرعا (مقبول شرعا)

٢- **الشرط الفاسد** : شرط شيء في العقد يؤدي إلى فساده، لما فيه من منافاة لأحكام الشرع أو أحكام عقد البيع.

الأول: أنواع الشرط الصحيح

١.	**ما يقتضيه العقد**	يشترط المشتري أن يسلمه البائع المبيع / أن يملكه له بالعقد أو يشترط البائع استلام الثمن،/ حبس المبيع لأجل توفية الثمن وحتى قضائه.
٢.	**ما يلائم مقتضى العقد**	يتفق العاقدان على البيع بثمن مؤجل بشرط أن يقدم المشتري رهنا معينا بالثمن / أن يقدم كفيلا به،
٣.	**ما ورد الشرع بجوازه**	يتفق العاقدان على البيع، ويشترط أحدهما شرطا جاء الشرع بجواز اشتراطه، مثال ذلك شرط الخيار لمن يخدع في البيوع.
٤.	**ما فيه مصلحة لأحد العاقدين أو كلاهما**	كالشهادة على البيع / اشتراط صفة مقصودة في المبيع -يلزم الوفاء به ولم يرد في الشرع الشريف ما يمنعه
٥.	**ما جرى به عرف**	يشترط أحد العاقدين في البيع شرطا جرى به عرف وإن لم يرد في الشرع، - **مثال**: شراء قفل على أن يقوم البائع بتركيبه

***كل هذه الشروط حكمها جائزة شرعا.**

الثاني: أنواع الشرط الفاسد

١.	**اشتراط شرطين في البيع لمصلحة البائع**	اشترط البائع لنفسه منفعة في المبيع، وكان شرطا واحدا، **مثال**: اشتراط (المشتري / البائع) خياطة الثوب المبيع، / اشتراط سكني الدار المبيعة مدة شهر / ركوب السيارة المبيعة حتى الوصول إلى بلد البائع.	فلا بأس به وهو جائز
		إن اشترط البائع شرطين لنفسه	البيع يكون باطلا
٢.	**اشتراط عقد في عقد**	هذا الشرط مفسد لعقد البيع كأن يبيعه شيئا بشرط أن يؤجره لآخر/ أن يبيعه شيئا آخر، أو يزوجه، أو يسلفه	هذا الشرط باطل
٣.	**شرط ما ينافي مقتضى العقد**	كأن يشترط عليه ألا يبيع المبيع، أو لا يتصرف فيه، أو أن يهبه لشخص معين، أو أن يجعله وقفا	

الخيارات

- الأصل في البيع أنه عقد لازم، لا يستطيع أحد الطرفين أن يفسخه بإرادته المنفردة،
- الخيار لا يكون مشروعا إلا في العقود اللازمة، لأن العقد الجائز يملك صاحبه فسخه في أي وقت للوصول إلى العدالة والرضا عدا عقد النكاح.

تعريف الخيار

- **اللغة**: اسم من الاختيار، وهو طلب خير الأمرين.
- **اصطلاح الفقهاء**: إعطاء المتعاقد الحق في طلب خير الأمرين من إمضاء العقد أو فسخه
- **والهدف من الخيار**: – توثيق العقد، والاطمئنان في المعاملات،

أنواع الخيارات

– **بعض الفقهاء**: ١٦ نوعا – **آخرون**: ١٨ نوعا – **السيوطي رحمه الله**: ٣٠ نوعا

١– خيار الشرط*	**٢– خيار الرؤية***	**٣– خيار العيب***	**٤– خيار المجلس***	**٥–** خيار فوات الوصف
٦– خيار التدليس	**٧–** خيار النقد.	**٨–** خيار التعيين	**٩–** خيار الغبن مع التغرير	**١٠–** خيار الاستحقاق
١١– خيار الكمية	**١٢–** خيار كشف الحال	**١٣–** خيار إجازة عقد الفضولي	**١٤–** خيار المرابحة والتولية	**١٥–** خيار التروي
١٦– خيار النقيصة	**١٧–** خيار التشهي	**١٨–** خيار تفريق الصفقة	**١٩–** خيار العجز عن الثمن	وغير ذلك

- ومن ينظر في هذه الأنواع يجدها غالبا ترجع إلى أنواع قليلة يمكن جعلها خمسة أنواع (*)

خيار المجلس

معنى خيار المجلس

- يقصد بخيار المجلس هنا مجلس العقد،
- أنه حق شرعي يثبت بمقتضاه لكل واحد من المتعاقدين الحق في إمضاء العقد أو فسخه ما دام المجلس باقيا ، فإن تفرقا بعد أن تبايعا ولم يترك أحدهما البيع فقد وجب.
- فإن خيار المجلس يعني أن لكل من البائع والمشتري بعد انعقاد العقد الرجوع عنه وقت انعقاد المجلس، فإن تفرقا لزم البيع، فلا يمكن الرد إلا بالتراضي فيما بينهما.

مشروعية خيار المجلس (خلاف)

	الحنفية، والمالكية	الشافعية، والحنابلة
	أنه غير مشروع، ومتى تم الاتفاق على العقد لزم ولو لم يتفرقا في المجلس	أنه مشروع، ومتى تم الاتفاق على العقد لم يلزم حتى يتفرق المتعاقدان في المجلس
الأدلة	**١–** قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) **٢–** أن النبي ﷺ قال : (البيع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا، إلا أن تكون صفقة خيار، ولا يحل له أن يفارق خشية أن يستقيله) **٣–** إجماع أهل المدينة على عدم مشروعية خيار المجلس (المالكية) **٤–** قياس عقد البيع على النكاح بجامع المعاوضة واللزوم في كل منهما، وعقد النكاح لا يثبت فيه خيار المجلس، فكذا البيع	**١–** قوله تعالى: (وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) **٢–** أن رسول الله ﷺ قال: (المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ، أو يقول أحدهما لصاحبه اختر)
وجه الدلالة	١– فقد أمر الله سبحانه – بالوفاء بالعقود، وهويفيد الوجوب ما لم توجد قرينة صارفة، فدل على أنه واجب، وخيار المجلس يتنافى مع هذا الوجوب، فكان هذا الخيار غير مشروع. ٢– في قوله ﷺ "خشية أن يستقيله" دليل على عدم مشروعية خيار المجلس، لأنه لو كان مشروعا ما كانت هناك حاجة إلى الإقالة، لأنها تكون عند لزوم العقد، وبعد التفرق منهما.	١– فقد أحل الله سبحانه – البيع عامة، فيدخل فيه كل بيع، ومن ذلك بيع الخيار ، فيكون خيار المجلس مشروعا ٢– الحديث هنا صريحا الدلالة في مشروعية خيار المجلس، بل هو نص فيه.
معقول	ضابط خيار المجلس هو الافتراق بين العاقدين، وقد يطول هذا، وقد يقصر فاحتمل الغرر، والغرر منهي عنه، فكان خيار المجلس غير مشروع	أن الحاجة داعية لهذا النوع من الخيار حتى يستطيع كل من البائع والمشتري أن يتدارك ما وقع فيه من البيوع بالتفكير الهادئ المطمئن قبل لزوم هذا العقد المهم.

- **القول الراجح**: القول الثاني الذي قال به الشافعية والحنابلة من ثبوت خيار المجلس في كل أنواع البيوع، – عملا بمقتضى حديث الخيار السابق.

انتهاء خيار المجلس

الأول: التفرق من مجلس العقد

- ويقصد هنا التفرق بالأبدان بأن يترك العاقدان أو أحدهما مجلس العقد إلى مكان آخر، فهنا يلزم البيع.
- **ومن المعتبر هنا في التفرق:** أن يتم برضا من يترك مجلس العقد.
- **مسألة:** إذا ترك أحد العاقدين أو كلاهما المجلس مكرها، كأن فر من لص، أو ظالم، أو حيوان مفترس، أو غير ذلك، فهل يعد تركه هنا منهيا لخيار المجلس ؟ (فيه خلاف)

	الشافعية في الصحيح، والقاضي من الحنابلة	الشافعية في وجه، والحنابلة في المذهب
	أن خيار المجلس لا يسقط بالإكراه	أن خيار المجلس يسقط ولو كان التفرق بالإكراه
الأدلة	أن الإكراه لا يترتب عليه أثر، فيكون التفرق هنا غير واقع، وخيار المجلس ما زال قائما.	أن الغاية التي ينتهي بها خيار المجلس شرعا موجودة، فكان الخيار منتهيا بها.

- **القول الراجح:** القول الأول القائل بعدم سقوط خيار المجلس بالإكراه، لأن الإكراه لا أثر له في التصرفات، فلا يكون له أثر في خيار المجلس لارتباطه بالبيع.

الثاني: التخاير

- بأن يقول أحد العاقدين لصاحبه اختر، فيختار الإمضاء أو الفسخ، فينتهي بذلك خيار المجلس،
- **الحديث:** أن رسول الله ﷺ قال: (المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ، أو يقول أحدهما لصاحبه اختر).

الثالث: فقد الأهلية

- يقصد بهذه الحالة أن يتم العقد وأثناء قيام المجلس تزول أهلية أحد العاقدين بالإغماء أو الجنون،
- **محل الاتفاق:** أن خياره لا ينقطع،
- **محل الخلاف:** حكمه حينئذ في ما يلي:

الشافعية (الأرجح)	الخيار هنا ينتقل إلى وليه، فإن شاء أمضى العقد، وإن شاء فسخه
الحنابلة	إنه يكون على خياره حتى يفيق (هذا القول غير مطابق للواقع، ومناف لمصلحة أحد العاقدين)

الرابع: موت أحد العاقدين

- **مسألة:** قد يتم العقد بين العاقدين، ولكن قبل التفرق من المجلس ليكون لازما مات أحدهما، فهل يثبت العقد، أم يظل الخيار باقيا ؟ (خلاف)

	الشافعية في الصحيح	الشافعية في وجه، والحنابلة
	أن الخيار هنا لا يسقط بالموت، وإنما ينتقل إلى الورثة	أن الخيار يسقط بالموت
الأدلة	بأنه حق مالي، فينتقل لهم كما ينتقل مال المورث إلى ورثته	بأن سقوط خيار المجلس بالموت أبلغ وأوكد من التفرق بالأبدان، لتعذر الخيار حينئذ.

- **القول الراجح** القول الأول القائل بانتقال الخيار إلى الورثة،
  - لأنهم يخلفون الميت في كل أمواله وحقوقه التي تتعلق بالمال، والخيار حق من حقوق ثبتت بعقد البيع، فكان باقيا لهم.

خيار الشرط

مقصود بخيار الشرط

- أن يشترط أحد العاقدين أو كلاهما لنفسه مدة يتروى فيها ليرى ما إذا كان يتم البيع أم يفسخه. – وهذا الخيار موضوع للتروي،

مشروعية خيار الشرط

اتفق الفقهاء على أن خيار الشرط جائز ومشروع، ويحق لكل واحد من العاقدين أن يشترطه لنفسه، أو أن يفوض غيره فيه.

الأدلة

١- قول الله تعالى: (وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)

وجه الدلالة: فقد أحل الله سبحانه البيع، وهو لفظ عام يشمل كل بيع، ويدخل فيه البيع بشرط الخيار، فكان خيار الشرط مشروعا .

٢- ما رواه ابن عمر –رضي الله عنهما – قال: (ذكر رجل لرسول الله أنه كان يخدع في البيوع، فقال له : من بايعت فقل لا خلابة) أي: لا غش، ولا خديعة

وجه الدلالة: هذا الحديث دليل على مشروعية خيار الشرط، فقوله لا خلابة لفظ يقصد به اشتراط الخيار ثلاثا، وقد اشتهر ذلك في الشرع، فدل على مشروعية خيار الشرط.

٣- ما رواه أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (المسلمون على شروطهم، إلا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما).

وجه الدلالة: قد قرر هذا الحديث أن المسلمين ملتزمون بشروطهم في العقود، ما دامت لا تحل حراما، ولا تحرم حلالا، وخيار الشرط يدخل فيها، فكان مشروعا.

٤- أن الناس في حاجة إلى هذا النوع من الخيار حتى يتروى العاقدان فيما أقدما عليه من البيوع، ليعرفا ما إذا كانت المصلحة في الإمضاء أو الفسخ، وكل ما فيه مصلحة ولا يتناقض مع الشرع فهو جائز، فكان خيار الشرط جائزا.

مدة خيار الشرط

- **محل الاتفاق:** هذا الخيار يصح شرطه بمدة ثلاثة أيام، (للمبيع مما لا يتسارع إليه الفساد)،

  : فإن كان مما يتسارع إليه الفساد، كالطعام، والخضروات واللحوم، فلا يصح اشتراط هذا الخيار.

- **محل الخلاف:** اشتراط مدة تزيد على الثلاثة في غيره من أنواع البيوع.

	أبو حنيفة، وزفر، والشافعية	أبو يوسف، ومحمد من الحنفية، والحنابلة، وبه قال ابن أبي ليلى، والأوزاعي	المالكية
	أنه لا يجوز ، فإن شرط كان باطلا	أنه يجوز مطلقا وحسبما يتراضيان عليه من مدة	مدة الخيار تختلف باختلاف المعقود عليه والحاجة الداعية إلى اشتراط الخيار فيه، سواء كانت اختبارا له،/استشارة خبير فيه، – **الثوب:** يوم/يومين/ ٣ أيام – **الدواب والعروض:** ٥ أيام – **العقار:** ٣٠ يوما

الأدلة	ما رواه أنس له أن رجلا اشترى من رجل بعيرا، واشترط عليه الخيار أربعة أيام، فأبطل النبي ﷺ البيع وقال: (الخيار ثلاثة أيام)	ما رواه أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (المسلمون عند شروطهم)	١- أن التقدير بالثلاث لهذا الخيار في الحديث قد خرج مخرج الغالب، فلا يمنع من الزيادة عليه عند الحاجة كما قدر الاستنجاء بثلاثة أحجار، ثم تجب الزيادة عند الحاجة، فوجب ترك تقدير هذه المدة للعاقدين بحسب ما تقتضيه الحاجة. ٢- أن خيار الشرط ثبت لعلة معينة، وهي الحاجة إلى اختبار المبيع ومعرفة مدى المصلحة في إمضاء العقد أو فسخه، وهذه العلة تتفاوت بتفاوت المبيع، فوجب ترك تقديرها للعاقدين بحسب ما يريان من الحاجة لذلك.
وجه الدلالة	والحديث صريح الدلالة على أن الخيار ثلاثة أيام وما زاد عليها فهو باطل بدليل إبطال رسول الله ﷺ له.	بين هذا الحديث أن المسلمين يجب عليهم الوفاء بشروطهم، والشرط هنا مطلق فوجب الوفاء به والخيار ثبت بالشرط، فوجب الوفاء به أيا ما كانت مدته.	
معقول/ قياس	أن خيار الشرط ثابت على خلاف القياس، لأن القياس يقتضي لزوم العقد، وما جاز على خلاف القياس يقتصر فيه على مورد النص ولا يزاد على ما ثبت به، وقد ثبت النص بالثلاث فقط.	أن خيار الشرط لا يثبت إلا بتراضي المتعاقدين عليه، فوجب الرجوع إليهما في تقدير مدته، قياسا على تأجيل الثمن، حيث يترك تحديد المدة لهما.	

- **القول الراجح**: القول الأول القائل بأن مدة خيار الشرط لا تزيد على ثلاثة أيام،
  - لأنه يستند إلى النص الصريح في هذا الشأن،
  - لأن جعل المدة أكثر من هذا أو جعلها مدة طويلة قد تصل إلى التأبيد على قول البعض يجعل العقد متزلزلا.

من يثبت له خيار الشرط

- **محل الاتفاق**: يجوز لكل من العاقدين أو أحدهما أن يشترط الخيار لنفسه، سواء أكانت المدة المشروطة لهما متساوية أم متفاوتة.
- **محل الخلاف**: حكم اشتراط الخيار لغيرهما، (كأن يشترطه أحد العاقدين لأجنبي عنهما) على قولين:

	جمهور الفقهاء – الحنفية، والمالكية، والشافعي في الأظهر، والحنابلة	**زفر من الحنفية، والشافعي في قول**
	يجوز اشتراط الخيار لأجنبي عن العقد متى اتفق العاقدان عليه	لا يجوز إثبات خيار الشرط لغير المتعاقدين، وإنما هو للمتعاقدين فقط
الأدلة	١- أن ما تدعوا إليه الحاجة في الخيار قد يتحقق في غير العاقدين كما يتحقق فيهما فكان اشتراطه للغير جائزا. ٢- أن الخيار يعتمد على شرطهما، ويفوض إليهما، وقد أمكن تصحيح شرطهما وتنفيذ تصرفهما، فلا يجوز إلغاؤه مع إمكان تصحيحه.	خيار الشرط من أحكام العقد، وهذه الأحكام لا تثبت لغير المتعاقدين، فلا يثبت خيار الشرط الأجنبي عن العقد

- **القول الراجح**: القول الأول لجمهور الفقهاء القائل بجواز اشتراط هذا الخيار لأجنبي عن العاقدين،
  - لأنه يثبت بالتراضي بين العاقدين، وقد تراضيا على ذلك، ولا يوجد مانع منه، فكان جائزا.

انتهاء خيار الشرط

الأول: اختيار الفسخ أو الإجازة

- ويقصده أن يختار من شرط له الخيار فسخ العقد أو إجازته خلال المدة المحددة للخيار.
- **أحوال الخيار:** – **مشروط لأحدهما:** فإن اختار الفسخ انتهى العقد، وإن اختار الإجازة لزم العقد وانتهى خيار الشرط
  – **مشروطا لهما معا:** – **إما أن يتفقا في اختيار الفسخ أو الإجازة:** فسخ العقد، أو أمضي صحيحا، وكان لازما حسب اختيارهما.
  – **إما أن يختلفا:** قدم الفسخ على الإجازة
- وكلا من الفسخ والإجازة يكون بالقول والفعل.

الثاني: انتهاء مدة الخيار

- **السؤال:** ما الحكم إذا انتهت المدة المتفق عليها، هل يلزم البيع بانتهائها أم ينفسخ؟ (خلاف)

	جمهور الفقهاء – الحنفية، والشافعية، والحنابلة	المالكية
	إذا انتهت مدة الخيار ولم يظهر ممن له الخيار إجازة أو فسخ للعقد فإن البيع يلزم، وينتقل المبيع إلى ملكية المشتري، وينتقل الثمن إلى ملكية البائع	إذا انتهت مدة خيار الشرط دون إمضاء أو فسخ بطل الخيار ولزم البيع من هو بيده، – **إن كان المبيع في يد البائع والثمن في يد المشتري** لزم كل منهما ما بيده وفسخ البيع، – **إن كان المبيع بيد المشتري والثمن بيد البائع** لزم العقد كأن الخيار لم يكن.
الأدلة	١– أن الأصل في البيع أنه عقد لازم، وقد خولف هذا الأصل بالاتفاق على خيار الشرط، فإذا انقضت مدة الخيار دون ثبوت إجازة أو فسخ رجع إلى الأصل وكان البيع لازما وينتقل إلى ملكية المشتري. ٢– أن الخيار حكم مؤقت بمدة معينة ، والمؤقت بمدة يفوت بفواتها، فيرجع إلى الأصل ويلزم البيع.	أن مدة الخيار شرطت لحق من له الخيار لا لحق من عليه فلا يلزم العقد بانتهاء تلك المدة، وإنما يدل رضاهما بالسكوت حينئذ على الحالة التي هما فيها، فإن كان المبيع بيد أحدهما والثمن بيد الآخر دل على رضائه به.

- **القول الراجح:** قول جمهور الفقهاء القائل بأن انتهاء مدة خيار الشرط دون بيان يلزم بها العقد،
  – لأن العقد قد انعقد، ومدة الخيار لبيان القول فيه، فالأصل أنه تم الرضا بالعقد، والخيار مهلة للتروي، ومضي المهلة دليل على الإقرار بالرضا السابق في العقد.

الثالث: فقد من له الخيار أهليته

السؤال: من شرط له الخيار يجن / تصيبه عاهة تذهب برشده قبل انتهاء مدة الخيار، فهل ينتهي الخيار بهذا أم لا؟ (خلاف)

	الحنفية	المالكية	الشافعية، والحنابلة
	الخيار يسقط بالجنون وما شابهه	الخيار لا يسقط عن المجنون، وينتقل إلى الحاكم لينظر في الأصلح ويقضي به،	أن الخيار لا يسقط، وإنما ينتقل إلى الولي.
الأدلة	الخيار مؤقت ومحدد بمدة معينة، فلا يبقى بعد مضي مدته، فإن انقضت هذه المدة قبل إفاقة المجنون انتهى الخيار ولزم العقد لكلا العاقدين.	الخيار حق شخصي للعاقد الذي فقد أهليته، فلا ينتقل لغيره، وليا كان أو غير ولي، ولكن يكون النظر للسلطان ليقضي بالأصلح	إقامة الولي مقام فاقد الأهلية فيه مراعاة المصلحة كل من العاقدين، ورعاية المصلحة واجبة بقدر الإمكان فيعمل بها

- **القول الراجح:** القول الثالث القائل بانتقال الحق لولي فاقد الأهلية،
  - لأن الولي يقوم مقامه في كل الحقوق والواجبات، فيقوم مقامه في الخيار هنا إذا فقد أهليته قبل انتهاء مدة الخيار.

الرابع: موت من له الخيار

- **السؤال:** قد يتفق العاقدان على البيع ويتراضيان على خيار الشرط لهما أو لأحدهما لمدة معينة، ثم يموت من له الخيار خلال هذه المدة دون أن يبدي رأيا في إمضاء البيع أو فسخه، فهل ينتهي الخيار بهذا ويعد البيع لازما، أم يظل الخيار موجودا وينتقل الحق فيه إلى الورثة؟ (خلاف)

	الحنفية، والحنابلة	المالكية، والشافعية
	العقد يلزم بموته، ويسقط الخيار، فإن كان الخيار مشروطا لهما معا فقد لزم العقد من مات منهما وبقي الخيار للآخر حتى انتهاء مدته، ولا ينتقل حق الخيار إلى ورثة الميت	الحق في الخيار ينتقل إلى الورثة
الأدلة	١- أن الخيار حق شخصي، إذ هو إرادة ومشيئة، فلا يحل انتقاله من الميت إلى غيره، ولا يورث كالنكاح. ٢- أن خيار الشرط ثابت للعاقد وحده بنص الحديث المثبت له والذي سبق ذكره، والوارث غير العاقد، فلو ثبت له لثبت لطرف غير موجود في العقد، وهو ما لا يرضى به الطرف الآخر .	١- قوله تعالى :(الرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَفْرُوضاً) ٢- ما رواه أبو هريرة من قوله ﷺ : (من ترك مالا أو حقا فلورثته) ٣- أن الخيار حق مالي فيورث قياسا على سائر الحقوق المالية الأخرى، كالأرش، والتعويض، وغيرهما.
وجه الدلالة		١- بينت آيات المواريث أن الموروث عن الميت كل ما تركه من أموال وحقوق متعلقة بالمال، والخيار حق متعلق بالمال فيكون موروثا، وينتقل منه إلى الورثة، ولا يسقط بموته. ٢- فقد بين النبي أن ما تركه الميت من أموال أو حقوق ينتقل إلى ورثته، والخيار حق للميت فينتقل بموته لهم

- **القول الراجح:** القول الثاني القائل بأن خيار الشرط ينتقل إلى الورثة بموت من له الخيار قبل إبداء رأيه،
  - لقوة أدلتهم، ولأن هذا القول يتوافق مع نصوص الشريعة في توريث الحقوق المالية، ومنها الخيار.

الخامس: هلاك المبيع في زمن الخيار

- **مسألة**: الحكم إذا يهلك المبيع في مدة الخيار المشروطة.
- **محل الاتفاق**: إذا هلك المبيع قبل القبض من المشتري فإن العقد يفسخ ويسقط الخيار بذلك.
- **الاستدلال**: أن العقد ينفسخ بهلاك المعقود عليه قبل القبض لو كان البيع باتا، فلأن يفسخ في بيع الخيار أولى.
- **محل الخلاف**: إذا هلك المبيع بعد القبض في زمن الخيار:

	الحنفية	المالكية	الشافعية	الحنابلة
	– **إن كان الخيار للبائع أو لهما معا** فإن الخيار يسقط، وينفسخ البيع، – **إن كان للمشتري** لم ينفسخ البيع ويسقط الخيار .	العقد ينفسخ بهلاك المعقود عليه، ويسقط خيار الشرط – سواء أكان ثابتا للبائع أم المشتري أم لهما معا.	◄ **فإن كان للبائع وحده** انفسخ العقد وسقط الخيار، ◄ **وإن كان للمشتري أو لهما معا** إن البيع لا ينفسخ ويكون الخيار للبائع إن شاء أمضى البيع ووجب له الثمن، وإن شاء وكان على المشتري بدل المبيع مثلا أو قيمة.	فيه روايتين: ١– لا يبطل الخيار ويكون للبائع أن يفسخ ويطالب بالقيمة لتعذر الرجوع في المبيع، ٢– قد بطل الخيار، فلا يرجع البائع إلا بالمسمى، – سواء كان الخيار للبائع أو المشتري أو لهما معا.
الأدلة	أن المبيع مضمون بعد القبض على المشتري، فلو هلك في يده: ◄ **والخيار للبائع أو لهما معا** كان عليه رد بدله من المثل أو القيمة، ◄ **لو كان الخيار له هو** فالعقد يكون تاما ويسقط الخيار.	أن الملك في بيع الخيار غير منتقل، وحينئذ تكون يد المشتري على المبيع المقبوض يد أمانة، فلا يضمنه إلا بالتفريط أو التعدي	أن المبيع مملوك للبائع: ◄ **فإن كان الخيار له وحده وهلك** تعذر فيه ثبوت الملك فينفسخ العقد، ◄ **بخلاف الحالة الثانية:** لا يكون للهلاك فيها تأثير لا على المبيع ولا على الخيار.	أن الملك في المبيع انتقل إلى المشتري، وبهلاك المبيع يتقرر الملك ويسقط الخيار لتعذر الرد حينئذ

- **القول الراجح**: قول المالكية القائل بانفساخ العقد بهلاك المعقود عليه، وسقوط خيار الشرط هنا،
  - لأن المبيع في زمن الخيار ما زال على ملك البائع رغم القبض، لأنه يمكن فسخ العقد بالخيار الثابت لهما أو لأحدهما، فلم يحدث انتقال الملك بذلك..

خيار الرؤية

- هذا الخيار خاص بالعقد على الغائب، وبيع العين الغائبة فيه خلاف بين الفقهاء، ومن أجازه منهم جعل للمشتري خيار الرؤية.
- **المراد بالرؤية هنا:** العلم بالمبيع بكافة الطرق، سواء كان طريق العلم بالمبيع هو البصر، أو الشم، أو الذوق، أو الجس باليد.

مشروعية خيار الرؤية

اختلف الفقهاء في مشروعية خيار الرؤية تبعا لاختلافهم في بيع الغائب.

الأول: مشروعية خيار الرؤية عند من يقول بصحة بيع الغائب مطلقا (بالوصف أو بدونه) – الحنفية والحنابلة في وجه

- **محل الاتفاق:** مشروعية خيار الرؤية في بيع الغائب
- **محل الخلاف:** كيفية ثبوت الخيار في هذه الحالة:

	الحنفية، والحنابلة في المذهب	الحنابلة في وجه
	خيار الرؤية يثبت للعاقد في بيع الغائب مطلقا عند رؤيته للمعقود عليه، سواء شرطه أم لا.	أن خيار الرؤية لا يثبت في البيع إلا إذا شرطه العاقد لنفسه.
الأدلة	النبي ﷺ قال: (من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه، إن شاء أخذه، وإن شاء تركه)	أن العقد إذا تم بدون اشتراط خيار الرؤية فإنه يكون واقعا على البت وعدم الخيار فلا ينقلب بعد ذلك إلى معلق بالخيار ، لأن العقد اللازم بعد انعقاده لا ينقلب جائزا
وجه الدلالة	هذا الحديث صريح الدلالة في ثبوت خيار الرؤية المشتري الشيء الغائب، وهو مطلق فيجري على إطلاقه، ويكون خيار الرؤية ثابتا لكل مشتر للغائب، سواء كان مشترطا له أم لا	
معقول	أن المعقود عليه أن يكون معلوما، والعلم به لا يتم إلا بالرؤية، وقبلها يكون العلم به ناقصا، فيكون للعاقد الخيار عند الرؤية سواء شرطه أم لا حتى يتم البيع بأركانه وشروطه	

- **القول الراجح:** القول الأول القائل بثبوت الخيار مطلقا، سواء شرطه المشتري أم لم يشترطه،
  - لأن المشتري للغائب لا يعلمه فكان البيع مفتقدا شرطا هو رؤية المبيع، وهو لا يتم إلا بتمام شروطه، ومنها العلم بالمبيع، فيثبت له خيار الرؤية مطلقا.

الثاني: مشروعية خيار الرؤية عند القائلين بعدم صحة بيع الغائب إلا على الوصف – المالكية، والشافعية في وجه، والحنابلة في المذهب

- **محل الاتفاق:** – **إذا وجد المشتري المبيع الذي اشتراه على الصفة المتفق عليها في العقد** فإن البيع يصح ويلزم
  : – **إذا وجد المبيع على غير الصفة المتفق عليها** فإن البيع يظل صحيحا، ويثبت للمشتري الخيار، فإن شاء أمضى البيع وإن شاء رده.
- **الأدلة:** النبي ﷺ قال: (من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه، إن شاء أخذه، وإن شاء تركه)

وجه الدلالة: فقد أثبت الرسول الخيار للمشتري عند رؤيته للمبيع ووجوده على خلاف الصفة المتفق عليها في العقد.

من يثبت له خيار الرؤية

- **محل الاتفاق:** اتفق الفقهاء القائلون بمشروعية خيار الرؤية على ثبوته للمشتري، – لأنه لم ير المبيع قبل البيع، أو رآه قبل العقد بزمن لا يؤمن فيه تغير المبيع خلاله.
- **محل الخلاف:** ثبوت الخيار للبائع وذلك على قولين:

	جمهور الحنفية، والشافعية في وجه	أبو حنيفة في رواية، والحنابلة
	لا يثبت للبائع مطلقا، سواء كان قد باع ما رآه أو لم يره.	يثبت للبائع إذا باع ما لم يره وكان المعقود عليه أزيد من الوصف
الأدلة	ما رواه مكحول مرفوعا من قوله : (من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه)	أن المعنى الذي ثبت لأجله الخيار للمشتري وهو العلم بالمبيع موجود في البائع، فيثبت له الخيار كما يثبت للمشتري.
وجه الدلالة	الحديث صريح الدلالة في ثبوت خيار الرؤية للمشتري دون البائع، فلا يثبت للبائع خيار.	
معقول	الأصل أن البائع يعلم المبيع علما تاما، لتمكنه من رؤيته في أي وقت، وإن لم يكن في يده، فإن باعه بدون رؤية فهو تقصير منه وتفريط لا يجبر بجعل الخيار له، على عكس المشتري.	

- **القول الراجح**: القول الأول القائل بعدم ثبوت خيار الرؤية للبائع، –لأن هذا الخيار شرع لمصلحة المشتري بالنص، لعدم رؤيته للمبيع على عكس البائع، فكان المشتري هو الأولى به دون البائع.

وقت ثبوت خيار الرؤية

- يقصد بوقت ثبوت خيار الرؤية الوقت الذي يحق للعاقد فيه الخيار بالإمضاء أو الفسخ.
- **محل الاتفاق** (للقائلون بمشروعية هذا الخيار): يثبت للمشتري عند رؤيته المعقود عليه، فيحق له حينئذ فسخ البيع أو إمضائه.
- **محل الخلاف**: حكم اختيار المشتري الفسخ أو الإمضاء قبل رؤية المبيع:

	جمهور الحنفية، والشافعية في الصحيح	بعض الحنفية، والشافعية في وجه	الشافعية في وجه ثالث
	يجوز للمشتري قبل الرؤية أن يختار الفسخ أو الإمضاء وإن اختار الإمضاء استمر له حق الخيار عند رؤية المبيع	لا يجوز للمشتري قبل الرؤية أن يختار الفسخ ولا الإمضاء، ويظل الخيار له لحين رؤيته للمبيع فيختار أحدهما.	يجوز للمشتري قبل الرؤية أن يختار الفسخ أو الإمضاء، ويكون اختياره لأيهما نافذا عليه، وينتهي خياره.
الأدلة	أن العقد غير لازم من جهته، فكان له أن يفسخه متى شاء، وأما استمرار الخيار له فعملا بالحديث السابق في الخيار	قوله ﷺ : (من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه)، – حيث علق الخيار على الرؤية فلا يثبت قبلها	هذا الخيار حق ثبت بالعقد لا بالرؤية، والعقد ثابت قبل الرؤية، فكان له الفسخ أو الإمضاء.

- **القول الراجح**: القول الثالث القائل بنفوذ قول المشتري واختياره قبل الرؤية، سواء بالفسخ أو الإمضاء، ويسقط حقه في الخيار،
  - لأن المشتري ثبت له هذا الحق بسبب العقد وقد أسقط حقه باختياره، فلزمه ما اختاره.

مدة خيار الرؤية

- يقصدها الوقت الذي ينتهي فيه هذا الخيار،
- **محل الخلاف**: كيفية انتهاء الخيار (يكون بمجرد الرؤية أم يمتد وقتا معينا؟)

	جمهور الحنفية	الكرخي من الحنفية، والشافعية في الصحيح، والحنابلة في المذهب	الشافعية في وجه، والحنابلة في وجه
	خيار لا ينتهي إلا بوجود الرضا الصريح ممن ثبت له بعد رؤيته للمبيع	خيار يثبت على الفور، فإن مضي وقت يتمكن فيه العاقد من الرؤية دون أن يختار فإن العقد يصبح لازما، ويسقط حقه في الخيار	مدة خيار الرؤية ممتدة ما دام مجلس الرؤية باقيا، وتنتهي بانتهائه،
الأدلة	الحديث السابق في الخيار ، حيث جعل الرسول الخيار للمشتري، ولم يحدده بمدة، فكان مطلقا	أن عدم اختيار الفسخ رغم التمكن منه بعد الرؤية يدل على الرضا من المشتري، ولذا يسقط حقه في الخيار ويلزم العقد	أن العقد يتم برؤية المبيع في المجلس، فكأنه انعقد في مجلس الرؤية، فيمتد لنهاية المجلس كما في خيار المجلس

- **القول الراجح**: القول الثالث الذي يرى أن مدة خيار الرؤية في مدة مجلس الرؤية، وتنتهي بانتهائه،
  - لأنه القول الأوسط بين القولين، القائل بالتراخي المضر بالبائع، والقائل بالفور السريع المضر بالمشتري فهو يحقق التوازن بينهما .

انتهاء خيار الرؤية

١- الرؤية، - متى صرح من له الخيار بالإمضاء أو الفسخ انتهى هذا الخيار. **٢- موت من له الخيار،**

٣- هلاك المبيع، - ينتهي خيار الرؤية بهلاك المبيع في يد المشتري، أو بتعيبه في يده، وكذا بزيادته، (لأن حدوث هذه دليل على رضاه به، فيسقط الخيار ويلزم البيع).

خيار العيب

تعريف العيب

- **اللغة:** مصدر عاب.
- **الاصطلاح:** النقص الذي جرت العادة بالسلامة منه، بحيث لو وجد ذلك لأدى إلى نقص القيمة عند أهل الخبرة، أو العين، أو المنفعة، أو فوت على العاقد غرضا صحيحا.

مشروعية خيار العيب

- اتفق الفقهاء على ثبوت خيار العيب في الجملة، وإن اختلفوا في بعض تفصيلاته.
- **الأدلة:**

١- قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ).

وجه الدلالة: فقد نهت الآية الكريمة عن أكل أموال الناس بالباطل، وهو يقتضي التحريم، واستثنت من ذلك التجارة عن تراض، وإذا وجد بالمبيع عيب ولم يثبت للمشتري خيار الرد فقد ألزم بما لا يرضى به من التجارة، فيكون أكلا للأموال بالباطل، وهو حرام.

٢- رسول الله ﷺ يقول: (المسلم أخو المسلم، لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعا وفيه عيب إلا وبينه له).

وجه الدلالة: هذا الحديث نهي النبي ﷺ أن يبيع المسلم لأخيه معيبا دون بيان العيب، ويقتضي التحريم، فكان بيع المعيب دون بيان العيب حراما، ويكون للمشتري الخيار في الرد عند اكتشاف العيب.

٣- أجمعت الأمة منذ عهد أصحاب النبي وحتى يومنا هذا على مشروعية خيار العيب، وثبوت الحق للمشتري في الرد به.

العيب الذي يثبت به الخيار

- **محل الاتفاق:** **١-** ثبوت الرد بخيار العيب، وأن العيب ما تخلو منه الفطرة السليمة. **٢-** العيب المؤثر الذي تجري العادة بالسلامة منه مثبت لخيار الرد بالعيب،
  ٣- أن العيب اليسير الذي لا يؤثر في العين ولا ينقص من قيمتها ولا منفعتها لا يثبت به خيار الرد بالعيب،
- **محل الخلاف:** ضابط العيب الذي يرد به المعيب حسب وجهة نظر كل مذهب في العيب وكيفية الرد به:

الحنفية، والحنابلة في وجه	المالكية	بعض الحنفية، والشافعية	الحنابلة في المذهب
كل ما يوجب نقصان الثمن في عادة التجار،	يختلف بحسب المعقود عليه:- **عقار:** فالعيب أما: • **كثير** - كصدع جدار الدار مما يخشى منه على سلامته ☜ يثبت به حق الرد بالعيب • **متوسط** - كصدع الجدار بشكل لا يؤثر على سلامة الدار، ☜ يثبت به حق الرجوع بالأرش دون ثبوت حق الرد بالعيب. **منقول:** يثبت فيه حق رد المعيب بكل عيب ينقص العين / المنفعة / القيمة،	كل ما ينقص عين المعقود عليه، أو منفعته، أو قيمته نقصا يفوت به غرض صحيح.	كل ما ينقص عين المبيع ولو لم تنقص به القيمة.

- **الأفضل وضع ضابط:** يشمل الجميع وهو الرجوع إلى العرف، - لأنه المعتد به في العيوب، فما عده العرف عيبا فهو عيب، ولو لم تنقص القيمة، ونقصت العين أو المنفعة.

وقت خيار العيب

- **محل الاتفاق**: خيار العيب ليس له وقت محدد يبدأ عنده، ويثبت للمشتري في أي وقت يظهر فيه العيب، ويحق له الرد به متى اكتشف العيب الذي يثبت له حق الرد.
- **محل الخلاف**: كون رده بالعيب على الفور أم على التراخي؟

	الحنفية، والحنابلة في المذهب	المالكية، والشافعية، والحنابلة في وجه
	خيار العيب يثبت على التراخي، ويحق للمشتري الرد في الوقت الذي يرى ما لم يوجد منه ما يدل على رضاه بالعيب.	خيار العيب يثبت فور علم المشتري بالعيب، فإن حدث منه ما يدل على الرضا سقط حقه في الخيار ، كركوب الدابة، وسكنى الدار، وإجارتها بعد العلم بالعيب
الأدلة	أن رسول الله ﷺ قال: (من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها ومعها صاعا من تمر)	١- أن الأصل في عقود المعاوضات التي يثبت فيها خيار العيب هو اللزوم، فيجب الرجوع إلى هذا الأصل عند عدم المانع منه، والمانع منه هنا كان الخيار الثابت للمشتري بسبب العيب، فوجب أن يكون على الفور رجوعا للأصل السابق.
وجه الدلالة	فقد جعل الرسول ﷺ خيار العيب في التصرية ثلاثة أيام، فدل على أن خيار العيب على التراخي لا الفور، ولو كان على الفور لأمره بالرد فورا	٢- أن المشتري بعد علمه بالعيب له أمران إما إمساك المبيع والرضا به على عيبه، وإما الرد بالعيب فورا، فوجب أن يكون الرد فورا، لأن الإمساك مع التراخي يعد رضا منه بالعيب.
معقول	أن خيار العيب مشروع لدفع الضرر، فكان على التراخي كالحق في القصاص	

- **القول الراجح**: القول الثاني القائل بثبوت خيار العيب على الفور،
  - لأن في إثباته على التراخي ضررا بالبائع، والضرر يزال، وتكون المدة المعقولة لاكتشاف العيب من الشخص العادي كافية لتحديد الزمن فيه.

شروط خيار العيب

الأول: أن يكون العيب مؤثرا

إذا كان من شأنه أن يوجب نقصان الثمن في عادة التجار نقصانا فاحشا أو يسيرا، – **مثال**:العمى، والعور، والعشا، والبرص والقراع، والصلع،

الثاني: أن يكون العيب قديما،

- أن يكون ثابتا وقت البيع أو بعد ذلك، ولكن قبل التسليم، وأن يبقى ثابتا بعده – لو حدث العيب بعد تسليم المبيع، فلا يثبت الخيار.
- **مسألة**: إذا حدث العيب بعد التسليم، واستند في حدوثه إلى سبب حدث فيه قبل التسليم، فهل يثبت للمشتري الخيار أم لا؟ (خلاف)

	أبو حنيفة، والشافعية في الأصح، والحنابلة	أبو يوسف ومحمد من الحنفية، والشافعية في وجه
	خيار العيب يثبت للمشتري في رد المبيع	خيار العيب لا يثبت للمشتري في رد المبيع بهذا العيب
الأدلة	أن العيب كان بسبب قبل القبض، فثبت به خيار العيب كالعيب القديم	أن العيب وجد في يد المشتري فلم يثبت له الرد، كما لو لم يستند إلى سبب قبله، ولكن يرجع بأرش العيب

- **القول الراجح**: القول الأول لجمهور الفقهاء القائلون بثبوت الخيار للمشتري، – لأن سبب العيب كان ثابتا قبل تسليم المبيع، وإن تأخر ظهوره إلى ما بعد التسليم.

الثالث: أن يكون المشتري غير عالم بالعيب

- أن يكون غير عالم بوجود العيب عند العقد، وعند قبض المبيع معا، فإن كان عالما به عند أحدهما فلا خيار له.
- إذا لم يعلم بالعيب عند العقد، ثم علم به وقت القبض فلا خيار له، لأن قبض المبيع مع علمه بالعيب دليل أيضا على الرضا.

الرابع: أن يكون العيب خفيا،

- إذا كان العيب ظاهرا لا يخفي عند رؤية المبيع غالبا كالعور، والعمى، فيعتبر المتعاقد عالما به. (فلا خيار له)
- إذا كان العيب خفيا لا يعاين إلا بتأمل وفحص، ولا يمكن للمشتري معرفته بمجرد النظر العادي، فيكون له الخيار.

الخامس: أن لا يمكن إزالة العيب إلا بمشقة

- لو كان يمكن إزالة العيب بلا مشقة فلا يقوم الخيار.

السادس: ألا يشترط البائع البراءة من العيوب،

- إذا يشترط البائع على المشتري براءته من العيوب التي تظهر في المبيع، فلا يحق له الرد بالعيب، لأنه راض بذلك.
- **الخلاف**: حكم البيع بشرط البراءة.

	الحنفية، والشافعية في وجه	الإمام مالك في رواية، والشافعية في وجه، والحنابلة	الإمام مالك في رواية، والإمام أحمد في رواية
	البيع بشرط البراءة صحيح، ويبرأ البائع من كل عيب كان بالمبيع عنده،	لا يسقط حق المشتري في الرد بسبب العيب	البائع في هذا البيع لا يبرأ إلا من العيب الذي يعلمه المشتري فقط
الأدلة	قوله ﷺ : (المسلمون على شروطهم)	ما رواه أبو هريرة قال: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة وبيع الغرر)	قوله ﷺ : (المسلمون على شروطهم)
وجه الدلالة	بين هذا الحديث أن المسلم مقيد عند شرطه ويجب الوفاء به، والبراءة من العيوب ثبتت بشرط، فوجب الوفاء به.	الحديث نهي عن بيع الغرر، والبيع بشرط البراءة فيه غرر ظاهر، لأن المشتري لا يدري قيمة المبيع، ولا ما فيه من عيوب، فكان غررا، فهو حرام.	لم تفرق بين اشتراط البراءة من العيوب وغيرها، فكان هذا الشرط صحيحا فيما يعلمه المشتري.

- القول الراجح: القول الأول الذي يرى أن شرط البراءة من مطلقا، – لأن المشتري إذا علم بالعيب فقد رضي به وقدر ثمن المبيع معيبا فقط.

مقتضى ثبوت خيار العيب

- **محل الاتفاق**: أن المشتري له حق الرد أو الإمساك دون الرجوع بأرش النقص ما دام العيب غير مؤثر على قيمة المبيع.
- **محل الخلاف**: حكم إمساك المبيع مع الرجوع بأرش النقص.

	جمهور الفقهاء – الحنفية، والمالكية، والشافعية	الحنابلة
	المشتري ليس له ذلك، بل له أن يرد المعيب، أو أن يرضى بإمساكه بلا أرش	أن المشتري يحق له إمساك المعيب مع الرجوع على البائع بأرش النقص
الأدلة	ما رواه عبادة بن الصامت قال: (قضى رسول الله ﷺ أن لا ضرر ولا ضرار)	١– أن كل جزء من العوض يقابله جزء من المعوض، والعيب يفوت جزء من المبيع، فوجب أن يكون بدله الأرش يستحقه المشتري ٢– أن المشتري إذا ظهر له عيب لم يكن يعلم به فله الأرش كما لو تعيب عند البائع قبل قبضه
وجه الدلالة	نهى ﷺ عن الضرر، والإضرار وهو رد الضرر بضرر في الأموال، وإمساك المعيب مع الرجوع بأرش النقص ضرر على البائع فوجب نفيه، ونفي الضرر عن المشتري والبائع يتطلب ثبوت حقه في الرد أو الإمساك بدون أرش.	

معقول	إمساك المشتري للمبيع المعيب يدل على رضاه به على عيبه، فلا يحق له الرجوع بأرش النقص مع إمساك المبيع.	

- **القول الراجح**: قول جمهور الفقهاء الذي يرى أن المشتري ليس له الإمساك مع الرجوع بأرش النقص، وإنما له الرد بالعيب أو الإمساك بلا أرش، –لقوة أدلتهم، وهذا القول يحقق التوازن بين البائع والمشتري.

انتهاء خيار العيب

١– **الرضا بالعيب**؛ أما يكون:

☜ **صريح بالقول**، مثل قول المشتري : رضيت بالعيب ☜ **دلالة**، مثل: أن يتصرف المشتري في المبيع بعد علمه بعيبه على وجه يدل على إنفاذه البيع ورضاه بالعيب.

٢– **زوال العيب قبل الفسخ**

٣– **زيادة المبيع**: اتفقوا الفقهاء على:

- **الزيادة المتصلة المتولدة من الأصل**: لا تمنع الرد بالعيب، ولا تسقط هذا الخيار ، –**مثال**: السمن – زيادة القيمة،
- **الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل**: لا تمنع رد المعيب، ولا تسقط خيار المشتري فيه –**مثال**: الأجرة – الكسب للعبد – غلة الدار والأرض
- **الزيادة المنفصلة المتولدة من المبيع**: لا تمنع الرد بالعيب، وترد مع الأصل عند اختيار الرد، –**مثال**: الولد.
- **الخلاف**: **الزيادة المتصلة بالمبيع، وغير متولدة من الأصل**: –**مثال**: البناء – زراعة الأرض – عمارة الدار

	الحنفية	**جمهور الفقهاء – المالكية، والشافعية، والحنابلة**
	تعد مانعا من الرد	لا يسقط بها خيار المشتري، ويكون له رد المبيع بالعيب
الأدلة	فائدة الخيار هي تمكن المشتري من الرد، والرد مع الزيادة ممتنع فيسقط الخيار.	بأن موجب خيار العيب متحقق في المبيع، فيبقى الخيار على حاله، لبقاء الداعي له

- **القول الراجح**: القول الثاني لجمهور الفقهاء القائل بأن زيادة المبيع لا تمنع من رده بالعيب،
  - لأن الخيار ثبت لعلة معينة، وهي وجود العيب، ولم يدل شيء على رضا المشتري بالمعيب وإسقاط حقه في الخيار، فلا يسقط بهذه الزيادة.

٤– **هلاك المبيع أو خروجه عن ملك المشتري**.

٥– **حدوث عيب جديد**

باب الربا

تعريف الربا وأنواعه

- **اللغة**: الفضل، والزيادة.
- **الاصطلاح**: عقد على عوض مخصوص، غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد، أو مع تأخير في البدلين، أو أحدهما

أنواع الربا

١- **ربا الجاهلية**: الزيادة على الدين المستحق مقابل التأجيل.

٢- **ربا الفضل**: فضل عين مال على المعيار الشرعي، وهو الكيل والوزن عند اتحاد الجنس.

٣- **ربا النساء**: بيع الجنس بجنسه، أو بجنس آخر من الأموال الربوية بشرط تساويهما في المعيار الشرعي، وكان أحد البدلين نقدا أي معجلا، والآخر نسيئة، أو كلاهما نسيئة.

٤- **ربا اليد**: فهو أن يقبض أحد العوضين دون الآخر.

حكم الربا

- اتفق الفقهاء على تحريم الربا في المعاملات.
- **الدليل**:

١- قول الله عز وجل: الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)

وجه الدلالة: فهذه الآية صريحة في تحريم الربا، وأن من يأكله يشبه الذي يتخبطه الشيطان من المس.

٢- ما رواه جابر في حديث حجة النبي وفيه: (وربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضع ربانا، ربا عباس بن عبد المطلب، فإنه موضوع كله).

٣- ما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: (اجتنبوا السبع الموبقات قالوا: يا رسول الله وما هن؟، قال : الشرك بالله والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات)

وجه الدلالة: فهذه والأحاديث وغيرها كثير تدل دلالة قاطعة على منع التعامل بالربا وحرمته.

جريان الربا في الأصناف الستة وغيرها

محل الاتفاق

- **الربا يثبت في الأصناف الستة**. (الذهب-الفضة-البر-التمر- الشعير-الملح)
  - **الأدلة**: قال رسول الله ﷺ: (الذهب بالذهب والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء ، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد)
  - **وجه الدلالة**: أن الأصناف الستة هنا كانت محلا للنص عليها في ربا الفضل، فلا يجوز التعامل بها مفاضلة.
- **جريان الربا في كل مطعوم مقتات من مكيل أو موزون،**

- **عدم جريان الربا فيما لم يكن مطعوما ولم يكن مكيلا أو موزونا من غير هذه الأصناف الستة،**
  - ولم يخالف في ذلك إلا نفاة القياس من (الظاهرية وحكي عن طاوس، وقتادة، ومسروق، والشعبي وعثمان البتيحيث لم يجروا الربا إلا في الأصناف الستة فقط).

محل الخلاف

- جريان الربا في الأصناف الأخرى بناء على اختلافهم في علة الربا.

	ذهب الحنفية، والحنابلة في المذهب، وبهذا قال النخعي، والزهري، والثوري، وإسحاق	**المالكية**	**الشافعية في الصحيح، والإمام أحمد في رواية**	**الشافعية في وجه، والإمام أحمد في رواية**
	كل مكيل أو موزون، (مأكولا كان أو غير مأكول) **علة**: القدر والجنس	كل مطعوم يقتات أو يدخر. **علة**: الطعم مع الاقتيات والادخار	كل ما هو مطعوم، فإن كان غير مطعوم فلا يجري فيه ربا الفضل، **علة**: الطعم	كل مطعوم يكال أو يوزن، **علة**: الطعم مع الكيل والوزن
الأدلة	وقوله وتعالى: (وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)	قال رسول الله ﷺ: (الذهب بالذهب والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء ، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد)		ما رواه معمر بن عبد الله أنه أرسل غلامه بصاع قمح، فقال: بعه، ثم اشتر به شعيرا، فذهب الغلام، فأخذ صاعا وزيادة بعض صاع فلما جاء معمرا أخبره بذلك، فقال له معمر : لم فعلت ذلك؟ انطلق فرده ولا تأخذن إلا مثلا بمثل، فإني كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول : الطعام بالطعام مثلا بمثل، قال: وكان طعامنا يومئذ الشعير)
وجه الدلالة	جعل حرمة الربا بالمكيل، والموزون مطلقا عن شرط الطعم، فدل على أن العلة هي الكيل، والوزن	ذكر في الحديث من الطعم عددا علم أنه قصد بكل واحد منها التنبيه على ما في معناه، وهي كلها يجمعها الاقتيات والادخار.	نص على أنواع من المطعومات، وهي تتفاوت من حيث الغرض، منه القوت أو إصلاحه، والتفكه، أو التداوي، فجاء الحديث بأكثر من صنف لينبه على العلة وهي الطعم.	أن المنصوص عليه يختص بصفتين: الأكل والكيل وليست إحدى الصفتين أولى من الأخرى، فاقتضى أن يكونا معا علة الحكم.

- **القول الراجح**: القول الثالث الذي يرى أن العلة في ربا الفضل هي الطعم،
  - لأن النبي نص على هذه الأشياء بذاتها، فبين أن العلة في تحريم مبادلة الجنس بالجنس هي الطعم، أما غيرها من الحديد أو الجص أو غيره فلا ربا فيه، لانعدام العلة.

حكم ربا الفضل

- اتفق الفقهاء على أن ربا الفضل محرم شرعا.
- **الأدلة:**

١- ما رواه عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ: (الذهب بالذهب والفضة بالفضة، والبر بالبر ، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد).

٢- في رواية أبو سعيد الخدري: (... مثلا بمثل يدا بيد، فمن زاد، أو استزاد، فقد أربي، الآخذ والمعطي فيه سواء).

وجه الدلالة: أن النبي نص على تحريم الربا في هذه الأصناف، والمراد بيعها متفاضلا، فدل على أن ربا الفضل محرم شرعا فيها.

٣- ما رواه أبو سعيد الخدري، وأبو هريرة رضي الله عنهما : (أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا على خيبر، فجاءه بتمر جنيب، فقال رسول الله : أكل تمر خيبر هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله، إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: لا تفعل، بع الجمع بالدراهم، ثم ابتع بالدراهم جنيبا).

وجه الدلالة: الحديث صريح في أن التحريم هنا كان لبيعه التمر بالتمر متفاضلا، وأمره ببيعه بدراهم، ثم شراء ما يريد بعد ذلك حتى لا يدخله الربا.

٤- قد أجمعت الأمة على جريان الربا في الأصناف الستة الواردة في حديث عبادة الله على ما بينته سابقا.

-تم، والحمد لله-

المحتويات

ما يجوز بيعه وما لا يجوز ٢

القسم الأول: بيع الطاهر من الأعيان ٢

القسم الثاني: بيع النجس من الأعيان: ٢

حكم بيع الكلب ٣

حكم بيع الميتة ٤

حكم بيع الخمر ٤

حكم بيع الخنزير ٥

حكم بيع الدم ٦

حكم بيع السرجين ٧

البيوع المنهي عنه ٩

بيع الوقف ٩

بيع الغرر ٩

بيع الحصاة ١٠

بيع المنابذة ١١

بيع الملامسة ١١

بيع حبل الحبلة ١٢

بيع اللبن في الضرع ١٢

بيع الصوف على الظهر ١٣

بيع المعدوم ١٤

بيع ما لا يملكه (الفضالة) ١٥

بيع المبيع قبل قبضه ١٧

بيع الجزاف وحكمه ١٩
بيع العربون ٢٢
بيع العنب لمن يعرف أنه يعصره خمرا ٢٣
الاحتكار ٢٤
التسعير ٢٧
الشروط في عقد البيع ٢٩
الخيارات ٣٠
خيار المجلس ٣١
خيار الشرط ٣٣
خيار الرؤية ٣٨
خيار العيب ٤١
باب الربا ٤٥